Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

البيتكوين كمفهوم، يُناسب الاقتصاد الإسلامي

Volume No. 143, MAY 2024 - SHAWAL 1445

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.
- الدكتور فؤاد بن حدو: جامعة الشهيد أحمد زبانة، غليزان - الجزائر.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

مجتمع GIEM

مجموعة تخص مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائيا؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط.

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، رابط التحميل.

للاستشارات الخاصة برجال الأعمال VIP
ذات العلاقة بالقضايا المالية والفقهية

الاستشاري د. مظهر سامر قنطقجي

لحجز استشارة مدفوعة الأجر يمكن التواصل عبر الرابط .

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٣

فهرس المحتويات ٥

لوحة رسم: الطبيعة الصامتة ٨

بريشة محمد حسان السراج

البيتكوين كمفهوم، يُناسب الاقتصاد الإسلامي ٩

د. سامر مظهر قنطقجي

العملات المستقرة وصدمات التشفير ١٤

Pablo Azar

Marco Cipriani

Thomas M. Eisenbach

دور علم تنقيب البيانات بالمحكمة الرقمية في الكشف عن شهود الزور ١٨

رشيد أشنين

فوائد التعاون ٢٩

مساومة ناش والبيتكوين

JON GULSONJAN,

مشروعية اختلاف الفتوى زمانًا ومكانًا وأشخاصًا ٣٦

زكاة الفطر أنموذجًا

د. عامر محمد نزار جلعوط

هل تساعد الولايات المتحدة الأمريكية اسرائيل على الانتحار؟ ٤٣

د. منير الشواف

تعزيز استقلالية البنوك المركزية لحماية الاقتصاد العالمي ٤٧

كريستالينا غورغييفا

الفرنك الإفريقي: وصاية فرنسية طال أمدها ٥٢

الحسين الشيخ العلوي

نظرية الكأس الفارغة وتسطيح العقول ٦١

عبد الرزاق قبا خليل

تحرير العمل المصرفي وما له وما عليه؟ ٦٤
المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها ، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها ، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها ، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: الطبيعة الصامتة

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

البيتكوين كمفهوم، يُناسب الاقتصاد الإسلامي

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

نشرت مجلة البيتكوين مقالا بتاريخ ٢٥-٣-٢٠٢٤ للخبير روبرت هالمر[1]، بعنوان (**البيتكوين والضرائب**)، كانت الأفكار التي طرحها غريبة حتى للكاتب نفسه، وبلاشك للمجتمع عموماً، وهو يعتقد بصعوبة تقبلها في المرحلة الحالية من التغيير المفترض.

ومن تلك الأفكار، التساؤلات التالية:

- ماذا سيحدث للحكومات بعد تطبيق معيار البيتكوين؟
- كيف ستفرض الحكومات الضرائب في عالم يستخدم البيتكوين على نطاق واسع في التجارة؟
- كيف ستعمل الحكومات في عالم انتقل من العملات التقليدية إلى البيتكوين الفائقة؟
- كيف ستمول الحكومات نفسها؟
- كيف ستستجيب الحكومات لهذه المعضلة؟

وحول كيف ستمول الحكومات نفسها، قال (روبرت): ربما لا يهتم معظم Bitcoiners المتشددين بما يحدث للحكومة، فهم يريدون أن تتحطم الحكومات وأن تحترق. وأنا أتعاطف مع وجهة النظر هذه، حيث يملك الشخص العادي الاعتقاد بأنها تجلب شعوراً بالنظام وأنها تحمي مواطنيها. وهذه ليست وجهة نظر الأغلبية. فتوجد حكومات ذات أحجام وتكوينات مختلفة منذ آلاف السنين ومن المرجح أن تظل

[1] ROBERT HALLMAR , BITCOIN AND TAXATION: GOVERNMENT ON A BITCOIN STANDARD, MAR 25, 2024, Link.

موجودة عند تحقيق عملة البيتكوين الفائقة. **لكن كيف ستمول الحكومات نفسها عندما يتم سلب قدرتها على خلق المال على احتياجاتها ونزواتها؟**

إن ما يسعى إليه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هو فرض وجهات نظر الاقتصاد التقليدي على العالم كله، إضافة للعالم الغربي، فالحكومات تفرض في المقام الأول ضرائب على الدخل، كمصدر رئيسي للإيرادات، بسبب قدرتها على رقابة معظم المعاملات من خلال قنوات الدفع التي يسيطر عليها مجلس الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية، من خلال التهديد بالقوة والسجن. وهذا ما نجح بالنسبة لهم لفترة طويلة.

لكنه لن يكون ممكنًا بعد تطبيق معيار البيتكوين، فطبيعة البيتكوين تجعل تتبع دخل كل مشارك اقتصادي مستحيلاً تقريبًا، خاصة عندما يتم طرح أدوات الخصوصية مثل coinjoins[1].

ويمكن فهم سبب عدم إعجاب الحكومات بالبيتكوين؛ وذلك لأنها تسلب سلطتها وقدرتها على فرض ضرائب على الأفراد، وعندئذ ستضطر الحكومات إلى تطوير طرق لتوليد الإيرادات للحفاظ على نفسها.

إن حرمة الضرائب في الاقتصاد الإسلامي تجعل البيتكوين متوافقة معها، فنظرية بيت المال تقوم على نظرية الإيرادات، لذلك يخصص الاقتصاد الإسلامي موارد لبيت المال، بينما بُني التشريع المالي الضريبي على نظرية النفقات، وهذا فيه فارق واسع في تحقيق الرشد الاقتصادي[2].

اقتصاد البيتكوين في المستقبل

تخيل مستقبلا فيه يشتري الجميع ويبيعون السلع من نظير إلى نظير باستخدام البيتكوين. وهذا سيكون افتراضيًا؛ (اقتصادًا معفى من الضرائب على المبيعات). وحاليًا لا يوجد سطر من التعليمات البرمجية في بروتوكول البيتكوين يمكنه حساب ضريبة المبيعات عند شراء السلع، ولن يفكر أي Bitcoiner حتى في إنشاء شيء من هذا القبيل. فلا أحد يحب دفع الضرائب ولن يذرف أحد دمعة على عدم الاضطرار إلى دفعها بعد الآن. وهذا سيخلق معضلة أخرى للحكومات في جميع أنحاء العالم. فإذا لم يتمكنوا من فرض ضرائب على الدخل ولا ضرائب على الاستهلاك بشكل فعال، فما هي البدائل التي لديهم للحفاظ على أنفسهم؟

[1] https://www.coinjoins.org/

[2] للمزيد، كتابنا سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين، رابط، وكتابنا السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية، رابط.

يجيب الكاتب بأنه لا توجد إجابة بسيطة على هذا.

لكن الاقتصاد الإسلامي لديه حلول نجحت ولقرون مضت، من خلال تخصيص موارد لبيت المال، ومن خلال جعله السياسة المالية تتألف من سياستين مستقلتين نوعًا ما، واحدة تهتم بالحكومة وتمويل نفقاتها تقوم على الرشد في أدائها، وأخرى تهتم بالناس وتعالج مشكلة الفقر والبطالة لديهم.

يُتابع (روبرت) قائلاً: أعتقد أن مفهومنا الكامل لماهية الحكومة وكيفية ارتباطها بشَعبها سيتعين عليه أن يتحول بشكل جذري من مفهوم: (الأعلى إلى الأسفل) إلى نموذج أكثر (لامركزية) لخدمة العملاء. وهذا ما سينسجم أكثر مع النظرة التحررية للعالم لما يجب أن تبدو عليه الدولة، فقد يتم تمويل الحكومات طواعية من قبل مواطنيها بدلا من إجبارهم على تمويلها من خلال فوهة البندقية.

وهذا يتناسب مع وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي[1]، فالحكومات خرجت عن دورها المنوط بها في خدمة الناس، وصارت هي السيد والناس عبيدها. وهذا مخالف لنظرية الوكالة التي تدير الحكومات بها شؤون الناس وترعى مصالحهم، والحقيقة أنهم موظفون وأجراء لدى الناس والعكس ليس صحيحًا.

ويتابع (روبرت) قائلاً: بموجب هذا النموذج، سيتعين على الحكومات أن تكون أصغر بكثير مما هي عليه اليوم حيث سيتعين عليها أن تضع في اعتبارها الإيرادات مقابل النفقات، تماما مثل أي عمل تجاري. فإذا كانت الحكومات مشرفة مالية جيدة على خزائن البيتكوين الخاصة بها، فمن المرجح أن يكافئ المواطنون الحكومات بدعم مستمر. وهذا الشكل سيكون له تأثير أكبر في التصويت. وسيجعل إمكانية حجب التمويل عن السياسيين أكثر استجابة للشعب، وأكثر تحكمًا.

إذًا لا يزال من الممكن إجراء الانتخابات لأن هذا لن يتغير، وسيتعين على الأحزاب السياسية أن تظهر أنها مشرفة جيدة على رأس المال، وإلا فلن تحصل الحكومة على تمويل طواعية وستسقط بطبيعة الحال من السلطة في الانتخابات المقبلة. هذا عالم أعتقد أننا يجب أن نعمل من أجله، لأنه سيجعل العالم مكانًا أكثر أمانًا للجميع.

يتساءل (روبرت) كيف ستستجيب الحكومات لهذا التحدي الناشيء؟، فيتابع قائلاً: يكره السياسيون فكرة البيتكوين أو الاضطرار إلى الاستجابة للمواطنين. ويمكنهم إخبار الناس بما يجب عليهم فعله،

[1] كتابنا السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية (الفصل الأول - إدارة اقتصاد النهوض)، رابط.

والحصول على فوائد جيدة، وإعادة انتخابهم حتى لو أخلفوا بوعودهم ولا عجب أنهم لا يريدون ترك مناصبهم أبداً. ففي أمريكا، يُعاد انتخاب شاغلي الوظائف من مجلس النواب بنسبة ٨٥٪، مما يُبقي ١٥٪ فقط من الأصوات للانتخابات القادمة. وعليه فمن لا يحب هذه الاحتمالات؟ فلا شيء سيتغير. وبذلك سنحصل على الأشخاص أنفسهم في المكاتب عاماً بعد عام لأنهم يعرفون كيف يديرون اللعبة، ويعود الفضل في ذلك لطابعة النقود الورقية.

لذلك في سياسة الاقتصاد النقدية، يسلب البيتكوين سلطة الحكومات من اصدار نقد دون رصيد، لأن عدد ما تم اصداره من البيتكوين لا يمكن زيادته[1]، وهذا ما يمنع الإصدارات النقدية المؤدية لخلق التضخم. بينما يمكن تجزئة عملة البيتكوين نفسها[2] إلى وحدات أصغر، وهذا ليس بإصدار جديد بل تقسيم لما تم إصداره إلى وحدات نقدية أصغر.

وهذا يتناغم مع ما يتبناه الاقتصاد الإسلامي بمنع أكل أموال الناس بالباطل[3]، لأن التضخم هو سرقة خفية لثروات الناس عموماً، بل هو عدوان خفي على ممتلكاتهم تتجرأ عليها الحكومات بكل بساطة.

ويساعد مفهوم البيتكوين في تحقيق الإفصاح والشفافية في الإنفاق الحكومي، فإذا رغبت برؤية ما تنفقه الحكومة الفيدرالية على الدولار الورقي، فيمكنك التحقق من موقع Citizens Against Government Waste. مما سيعطيك فكرة جيدة عن الهراء الذي يتم تمويله باسمك.

لذلك لا تظن بأنهم سيتخلون عن كل هذه القوة والهيبة والنفوذ عن طيب خاطر. بل سيستخدمون حيلاً مختلفة إما لتوجيه البيتكوين لمصالحهم أو لجعل استخدامها مرهقًا حتى يُبعدوا الناس عن استخدامها.

وإذا كان اختيار الناس هو امتلاك البيتكوين في حساب التقاعد الخاص بهم، فسيختار ٩٠٪ ذلك، طالما أنهم يرون أن قيمة محفظة التقاعد الخاصة بهم ترتفع بسبب البيتكوين، وسيلتزمون بكل سرور بوجود أمناء كبار يحتفظون بالبيتكوين الخاص بهم.

---

[1] تنتهي عمليات التنقيب عندما يصل عدد عملات البيتكوين المتداولة إلى الحد المبرمج وهو 21 مليوناً، والذي من المتوقع أن يحدث في عام 2140. وبعد هذه النقطة، لن يكسب القائمون بتعدين العملات المشفرة سوى أرباح من رسوم المعاملات، والتي يتم تحديدها حسب حجم العملة. ويوجد حالياً في العالم 19.7 مليون عملة بيتكوين متداولة.

[2] الوحدات البديلة للكميات الصغيرة من البيتكوين هي ميليبيتكوين برمز (mBTC) وساتوشي برمز (sat). تم تسمية الوحدة sat تكريماً لمنشئ العملة وهو satoshi، وهي أصغر قيمة في نظام بيتكوين ومثل 1/100000000 بيتكوين، أي مائة مليون من بيتكوين. الملي بيتكوين يساوي 1/1000 بيتكوين؛ واحد على ألف من عملة البيتكوين أو 100,000 ساتوشي.

[3] كيف يأكل الناس الأموال بينهم بالباطل؟ – العدوان الخفي – العدد ٩٢-٢٠٢٠، رابط.

إذًا الفرصة مع البيتكوين متاحة لتحسين العالم، ولابد أن يغتنم الناس هذه الفرصة لتحقيق الحرية الحقيقية.

لقد تخوف صندوق النقد الدولي، من أن الأصول المشفرة قد تتعامل مع غير المتعاملين مع المصارف، وكان الرد على تخوفه المشكوك به: إن حوالي ملياري شخص لا يستطيعون الوصول إلى النظام المالي. وهذه مشكلة كبيرة؛ ففي السلفادور، يتكلف إنشاء حساب مصرفي ما بين ٢٥ إلى ٥٠ دولاراً في الشهر. وهذا يساوي نصف ما يكسبه الناس في شهر واحد، وبالتالي فإن المعاملات المصرفية باهظة التكلفة؛ بينما يمثل البيتكوين مفتاحًا يمنح العالم غير المصرفي حرية الوصول إلى النظام المالي دون عوائق تنظيمية أو ضغوط سياسية.

وعلى كل حال، فإن الاعتماد الجماعي على العملات المشفرة معناه فقدان المصارف المركزية لتأثيرها وتسلطها. حيث لن يكونوا قادرين على ممارسة سيطرة كاملة على أسعار الفائدة؛ بل ستقرر الأسواق الحرة تسعير السيولة دون محافظي المصارف المركزية طبقًا لحاجة السوق.

وبما أن المصارف المركزية لا تريد التخلي عن سيطرتها؛ فهي تريد اتخاذ إجراءات صارمة للغاية على العملات المشفرة. ومما قالته السناتور إليزابيت وارن وهي من منظري تجديد الفكر الرأسمالي والمؤمنين به بشدة: لا نريد أن تكون سياساتنا في أيدي المبرمجين الفائقين الغامضين، وبدلاً من ذلك، نفضل أن تكون سياساتنا في أيدي المصارف المركزية التي تفتقر إلى الشفافية.

لذلك يعتقد كثيرون أن العملات المشفرة هي التي ستؤدي إلى انهيار النظام النقدي الفاسد كليًا، وأنها الطريقة الأفضل لبناء ثروات حقيقية ودائمة لأنها تحل المشكلات التي أحدثها هذا النظام الحالي.

وعليه فلا غرابة في محاربة العملات المشفرة؛ لأنها تُضعف سيطرة المصارف المركزية ومن ثم تُضعف الدولار، وتزيد من سيطرة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، يقول بارون ماير أمشيل روتشيلد: **أعطني سيطرة على عملة دولة، وأنا لن أهتم بمن يضع القوانين.**

كوالالمبور بتاريخ ١١ شوال ١٤٤٥ هـ الموافق ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤ م

العملات المستقرة وصدمات التشفير[1]

Pablo Azar

A financial research economist in Money and Payments Studies in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group.

Marco Cipriani

The head of Money and Payments Studies in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group.

Thomas M. Eisenbach

A financial research advisor in Money and Payments Studies in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group

هل يتفاعل مستثمرو العملات المستقرة مع الصدمات واسعة النطاق في صناعة الأصول المشفرة؟ هل يهرب المستثمرون من صناعة العملات المستقرة بأكملها، أم أنهم ينخرطون في رحلة إلى عملات مستقرة أكثر أمانا؟ نختتم ببعض نقاط المناقشة رفيعة المستوى حول اللوائح المحتملة للعملات المستقرة.

ردود الفعل على الصدمات على مستوى السوق

ندرس تأثير الاضطراب في صناعة الأصول المشفرة على تدفقات العملات المستقرة، مع التركيز على الانخفاضات الكبيرة في سعر البيتكوين، والتي على الرغم من أنها ناجمة عن عوامل متعددة، إلا أنها تمثل صدمات للنظام البيئي العام للتشفير. على وجه التحديد، يستخدم تحليلنا البيانات من يناير ٢٠٢١ إلى مارس ٢٠٢٣ لتقدير تأثير الانخفاض في سعر البيتكوين على صافي تدفقات رأس المال إلى عملات مستقرة من أنواع مختلفة وملامح المخاطر.

نقسم مصدري العملات المستقرة إلى أربع فئات واسعة:

[1] Kenechukwu Anadu, Pablo D. Azar, Marco Cipriani, Thomas Eisenbach, Catherine Huang, Mattia Landoni, Gabriele La Spada, Marco Macchiavelli, Antoine Malfroy-Camine, and J. Christina Wang, Stablecoins and Crypto Shocks, MARCH 8, 2024, Federal Reserve Bank of New York, Link.

(١) العملات المستقرة المدعومة بالأصول ومقرها الولايات المتحدة (على سبيل المثال عملة الدولار الأمريكي)، والتي تدعمها محفظة من الأصول المقومة بالدولار الأمريكي (التقليدية في الغالب)، مثل الولايات المتحدة . سندات الخزانة والأوراق المالية التجارية .

(٢) العملات المستقرة الخارجية المدعومة بالأصول (على سبيل المثال Tether)، والتي تدعمها أيضا أصول مقومة بالدولار الأمريكي ولكنها تستند إلى الخارج .

(٣) العملات المستقرة المدعومة بالتشفير (على سبيل المثال DAI)، والتي يتم إصدارها ضد أصول مشفرة أخرى (عادة بأسعار متقلبة للغاية)، مثل Ether .

(٤) العملات المستقرة الخوارزمية (على سبيل المثال TerraUSD)، التي لا تدعمها ضمانات وتعتمد آلية الربط الخاصة بها على خوارزمية لمطابقة العرض والطلب التي تستغل المراجحة بين أسعار رموز التشفير المختلفة .

ثم نقدر الاستجابة الدافعة للتدفقات الصافية التراكمية إلى العملات المستقرة للصدمات في أسعار البيتكوين باستخدام التوقعات المحلية . تم تصوير النتائج في الرسم البياني أدناه . وتظهر تقديراتنا نمطا واضحا من الطيران إلى الأمان : بعد صدمة سلبية في سعر البيتكوين، يتدفق رأس المال من العملات المستقرة الأكثر خطورة (المدعومة بالأصول الخارجية، والمدعومة بالتشفير، والخوارزمية؛ انظر اللوحات ب – د) وإلى لوحات أقل خطورة (المدعومة بالأصول في الولايات المتحدة؛ انظر اللوحة أ) . تشير نتائجنا إلى أنه عندما يكون التغيير اليومي في سعر البيتكوين في أدنى ٥٪ من توزيعه التاريخي، فإن العملات المستقرة المحفوفة بالمخاطر تعاني من تدفقات تراكمية بين حوالي ١ و ٩٪، اعتمادا على نوع العملة المستقرة، على مدى الأيام الثمانية التالية . في المقابل، تشهد العملات المستقرة الأقل خطورة تدفقات تبلغ حوالي ٢٪ . أيضا، التدفق الخارجي هو الأكبر بالنسبة للعملات المستقرة الخوارزمية، بما يتفق مع فرضية الطيران إلى الأمان .

وظائف الاستجابة الدافعة لأنواع مختلفة من العملات المستقرة لصدمات أسعار البيتكوين

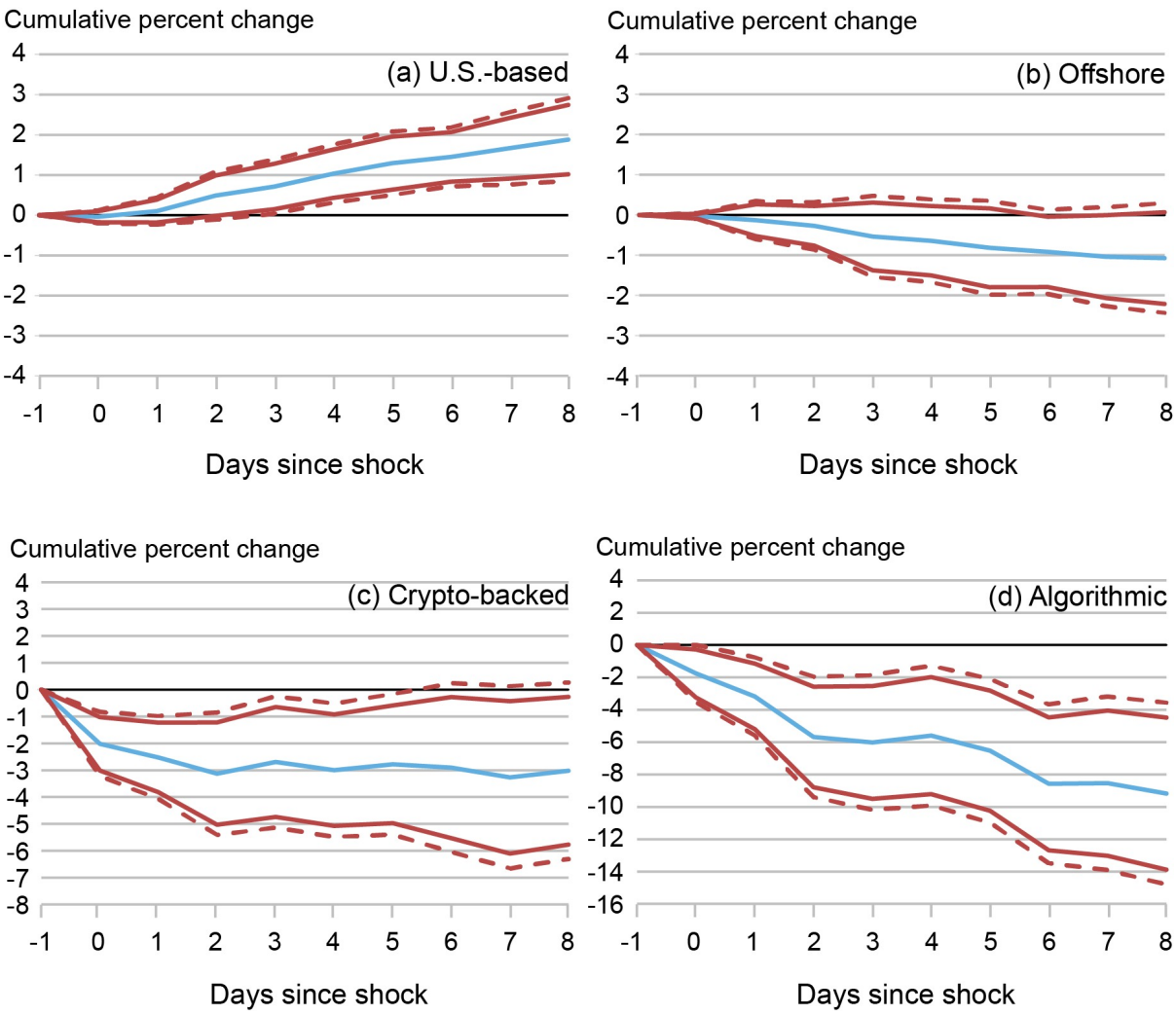

المصدر: Coingecko وحسابات المؤلفين.

تشبه تدفقات الهروب إلى الأمان هذه بشكل ملحوظ تلك التي تعاني منها صناديق سوق المال (MMFs) خلال فترات التوتر: في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٢٠، استرد المستثمرون بشكل كبير من صناديق التمويل المتعددة، التي تحمل ديونا أكثر خطورة، وانتقلوا إلى صناديق النقد متعددة الوسائط الحكومية، التي تحتفظ في الغالب بالولايات المتحدة. ديون الخزانة والوكالات واتفاقات إعادة الشراء المضمونة بهذه الأدوات. أدت هذه العملات على صناديق التمويل المتعددة الأعمال إلى تضخيم الضغوط في أسواق التمويل قصيرة الأجل، والتي تلاشت بعد إجراءات غير عادية من قبل القطاع الرسمي. وفقا للمنطق نفسه، إذا كانت العملات المستقرة ستنمو بشكل أكبر وأكثر ترابطا مع الأسواق المالية، فإن العمل على العملات المستقرة يمكن أن يصبح أيضا مصدراً لعدم الاستقرار المالي وربما يتطلب تدخل الحكومة.

مناقشة

العملات المستقرة هي أدوات أحدث من MMFs وأكثر تغايراً، سواء من حيث آليات التسعير أو التداول؛ بالإضافة إلى ذلك، تفتقر معظم الولايات القضائية إلى إطار تنظيمي قوي للعملات المستقرة. وبالتالي، فإن الأسئلة حول كيفية تنظيمها كثيرة.

في تقرير عام ٢٠٢١، أوصى الفريق العامل التابع للرئيس المعني بالأسواق المالية، و FDIC، وOCC بأن تكون العملات المستقرة، وخاصة تلك المستخدمة للمدفوعات، "خاضعة للرقابة التحوطية الفيدرالية المناسبة". كما سلط التقرير الضوء على الحاجة إلى زيادة الشفافية في ترتيبات العملات المستقرة، والتي يمكن تحقيقها، على سبيل المثال، من خلال فرض نظام إفصاح أكثر اتساقا للعملات المستقرة. وبطبيعة الحال، تنطوي جميع الخيارات التنظيمية على مقايضات، وسيتعين على المرء أن يوازن تكاليفها مع الفوائد، ولا سيما تلك المرتبطة بتحسين حماية المستثمرين والاستقرار المالي.

تلخيص

إضافة إلى حلقات التشغيل الخاصة التي تعاني منها العملات المستقرة الخوارزمية في عام ٢٠٢٢، تظهر العملات المستقرة أيضا تدفقات منهجية من الهروب إلى السلامة خلال فترات الضغط الواسع النطاق في سوق أصول التشفير. أي أن المستثمرين يميلون إلى الهروب من العملات المستقرة التي ينظر إليها على أنها أكثر خطورة إلى العملات المستقرة التي ينظر إليها على أنها أقل خطورة خلال مثل هذه الحلقات. تشبه هذه الديناميات بشكل ملحوظ تلك التي لوحظت في MMFs خلال فترات التوتر.

دور علم تنقيب البيانات بالمحكمة الرقمية في الكشف عن شهود الزور

رشيد أشنين

منتدب قضائي بوزارة العدل المغربية

باحث في علوم البيانات والتحليل الجنائي الرقمي

لا تستطيع إدارة ما لا تستطيع قياسه (رواد علم الإدارة) .

تقاس درجة التقدم والتنمية في جميع انحاء العالم، بمدة الولوج إلى المعلومات ودرجات استخدامها، فالأمم المتقدمة والغنية حققت مؤشراً مرتفعا بخصوص قدرتها على إنتاج واستخدام المعلومات (المغرب الرقمي ٢٠١٣) .

تدرك الإدارة القضائية بالمغرب اليوم، أكثر من أي وقت مضى الأهمية الاستراتيجية لحوكمة وإدارة البيانات، حيث أن أحد أبرز آثار المحكمة الرقمية هو تضخم المعلومات الهائل، والذي يحدث باضطراد مستمر، حيث أصبحت مخازن البيانات وقواعد البيانات التي تعتمد عليها أغلب النظم والتطبيقات بمحاكم المملكة، ممتلئة بكمٍ كبيرٍ وضخمٍ من البيانات العشوائية والتاريخية، إذ يمكن أن نتخيل كَمْ البيانات الناتج عن ذلك، إذا احتسبنا بكل ملف يوجد مدعي ومدعى عليه وشهود ومحامين ومفوض قضائي وخبير وتاريخ جلسة ورقم قاعة إضافة إلى الهيئة القضائية وكاتب الضبط، حيث اذا ضربنا عدد المتدخلين بالملف الواحد في مجموع الملفات ستصبح محكمة رقمية ذات بيانات ضخمة .

أصبحنا اليوم أمام تحدٍ كبيرٍ يتمثل في كيفية الاستفادة من هذه البيانات المخُزنة، وكيفية القيام بعملية استخراج المعلومة المفيدة منها، وهذا التحدي أصبح لا يمكن حلّه بواسطة الطرق التقليدية لتحليل البيانات، لذلك فإننا بحاجة إلى علم تنقيب البيانات .

وهذا هو هدفنا من هذه الورقة البحثية، والتي سنحاول من خلالها استكشاف إمكانية استخدام تنقيب البيانات في الإدارة القضائية كأداة لتحسين كفاءتها وجودتها، وإلى أي حد يمكن استخدام تقنيات تنقيب البيانات من خلال قواعد بيانات المحكمة الرقمية للحد من ظاهرة شهود الزور مثلا . وهو ما سنتناوله من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : تنقيب البيانات (Data Mining) وإمكانية استخدامها بالإدارات العمومية .

المحور الثاني : قاعدة بيانات المحكمة الرقمية وشهود الزور .

المحور الثالث : علوم البيانات والكشف عن شهود الزور .

المحور الأول- تنقيب البيانات (Data Mining) وإمكانية استخدامها بالإدارات العمومية :

أولا : ماهية تنقيب البيانات والهدف منهايقدم : موقع مؤسسة IGI Global ٨٢ تعريفًا لمفهوم التنقيب في البيانات . بعد المرور على جميع هذه التعريفات، تم اختيار التعريفات التالية :

- عملية البحث داخل كميات كبيرة من البيانات للكشف عن العلاقات التي لم يتم كشفها سابقا بين عناصر البيانات؛ والمعروفة أيضا باسم اكتشاف المعرفة في قواعد البيانات KDD
- النشاط الذي يقوم باستخراج المعلومات الموجودة في كميات كبيرة من البيانات، بهدف البحث عن أنماط معرفية واكتشاف الحقائق الخفية الواردة في قواعد البيانات .
- خطوة واحدة في اكتشاف المعرفة داخل قواعد البيانات KDD حيث تستخدم أساليب التحليل مثل : الشبكات العصبية Neural Networks أو الخوارزميات الجينية Genetic Algorithms أو شبكة القرارات Decision Trees والتقنية والنماذج الهجينة Hybrid Models لتحديد الأنماط والعلاقات في مجموعات البيانات .
- عملية اكتشاف المعرفة في قواعد البيانات عن طريق تحديد الأنماط والاتجاهات في البيانات التي تم جمعها باستخدام طرق مختلفة مثل : التصنيف Classification أو التحليل التسلسلي Sequential analysis أو العنقودية (التجميع clustering أو قواعد الارتباط Association Rule

يُعدُّ تنقيب البيانات عبارة عن تحليل لمجموعات بيانات الرصد (غالبًا ما تكون كبيرة) للعثور على علاقات غير متوقعة ولتلخيص البيانات بطرق جديدة مفهومة ومفيدة لمالك البيانات بمعنى آخر، يُعدُّ استخراج البيانات طريقة أخرى للعثور على المعلومات القيّمة في البيانات، إلى جانب الإحصاءات والمعالجة وجداول البيانات والوصول إلى البيانات الأساسية .

وجدت تقنيات التنقيب عن البيانات منذ سنوات ولم يتم تقديم المصطلح نفسه إلا مؤخرًا نسبيًا، في التسعينيات كنتيجة لزيادة قوة الكمبيوتر وتحسين أساليب جمع البيانات وإدارتها .

الهدف من أساليب تنقيب البيانات هو العثور على أنماط مثيرة للاهتمام تمثل المعرفة. يمكن تصنيف طرق تنقيب البيانات إلى مجموعتين: المهام الوصفية والتنبؤية. وتجد المهام الوصفية أنماطًا يمكن تفسيرها من قِبل الإنسان وتصف البيانات، وتستخدم المهام التنبؤية بعض المتغيرات للتنبؤ بقيم غير معروفة أو مستقبلية للمتغيرات الأخرى. يمكن اكتشاف الأنواع التالية من الأنماط بواسطة تقنيات استخراج البيانات وصف المفهوم / الفصل، تحليل تجميعي، التصنيف، والتنبؤ، تحليل الكتلة، التحليل الخارجي وتحليل التطور.

في السنوات العشر الأخيرة، أصبح التنقيب عن البيانات أحد أكثر النغمات شعبية في عالم الأعمال. الاستخدامات الشائعة لتنقيب البيانات، هي المعلوماتية الحيوية تحليل البيانات المالية والنمذجة المالية تعدين بيانات البيع بالتجزئة وإدارة علاقات العملاء الاتصالات والعلوم، ومع ذلك، فإن الحكومات والإدارات العمومية لم تعمل على استعمال علم التنقيب عن البيانات الا في الآونة الأخيرة.

ثانيا : مجالات تطبيق تنقيب البيانات بالإدارات العمومية :

في هذه الفقرة سنعطي مجالات التطبيق الممكنة في بعض الإدارات العمومية لبعض الدول المتقدمة وهي : (١) المالية والاقتصاد، (٢) قطاع الصحة، (٣) قطاع الأمن.

المالية والاقتصاد : تستخدم وكالات الضرائب الحكومية برامج Intelligent و Clementine Miner لبناء نموذج تنبؤي ليُحسن من أداء الإدارة واختيار التدقيق من خلال الإجابة على أسئلة مثل: « ما هي الإقرارات الضريبية التي من المحتمل أن تكون غير متوافقة؟ مثل هذه النماذج تقلل من فرص الاحتيال. يمكن تحديد دافعي الضرائب المحتملين أو السيئين بطريقة شجرة القرار. أيضا، يمكن أن يكتشف تحليل تجميعي مجموعات من الضرائب التي يحاول دافعو الضرائب السيئة عادة التهرب منها. تم ذكر أربعة أمثلة مماثلة في الصفحات الأخرى لمواقع IBM و SPSS، وواحد على موقع SAS Enterprise Miner على الويب عن تطبيق إضافي واحد لاستخراج البيانات حول اكتشاف الاحتيال الضريبي.

قدمت الشبكات العصبية رؤى قيّمة للمحللين الذين يتوقعون عائدات الضرائب، والتي تعتبر مهمة للغاية لأن ميزانيات الوكالات ودعم التعليم وتحسين البنية التحتية كلها تعتمد على دقتها.

قطاع الصحة: وصف (سوند) استخدامين لاستخراج البيانات في نظام إنهاء الرعاية الصحية. يتم استخدام طريقة تسلسل الأحداث المعممة لتطوير وتنفيذ مؤشرات الأداء القائمة على السجل لقياس فعالية العلاج الجراحي لكسر عظم الورك. أيضا، يتم استخدام وصف لتقييم ومقارنة فعالية مقدمي الرعاية الصحية.

غالبًا ما يتم استخدام تنقيب البيانات في الكشف عن الاحتيال في الرعاية الصحية. يستخدم نظام إدارة الاحتيال وإساءة استخدام IBM للكشف عن الاحتيال وإساءة استخدام الرعاية الصحية والذي يصنف كأحد الإحباطات الرائدة في تطبيق القانون في البلاد. يسجل النظام كل مكون ويقوم بمعالجة البيانات لإنشاء "فهرس الشك" الخاص بجميع مقدمي الخدمات داخل المجموعة. لتحديد مقدمي الخدمة المشتبه بهم، يختار المستخدمون من بين أنماط سلوك عديدة مناسبة لمجموعة نظير معينة، ثم يجمعون بين النماذج لإنشاء نموذج تحليل. يمكن نشر النظام أيضًا للمرضى الشخصيين – تسهيل "تحليل الارتباط" بين الأطباء والمرضى المشاركين في الاحتيال. يستخدم نظام استخراج بيانات IBM CLEMENTINE من أجل: (١) الكشف عن الادعاءات الكاذبة للدولة باستخدام أرقام التعريف المسروقة من المرضى. (٢) منع أخطاء الدفع مثل مؤشرات التتبع مثل المرضى الذين يتم قبولهم دون داع، يتم تفريغ المرضى وقبولهم في نفس اليوم، ولأن التشخيصات المختلفة يتم دفعها بطرق مختلفة، رموز التشخيص غير الصحيحة SPSS)، أبلغ (مايكل) عن ثلاثة تطبيقات إضافية لاستخراج البيانات في الاحتيال على الرعاية الصحية في الولايات المتحدة وأستراليا وأوروبا.

قطاع الأمن: يمكن استخدام التنقيب عن البيانات في العثور على أنماط في عمليات السطو التي يتم تنفيذها من قبل الجناة. تستخدم West Midlands Police معلومات وصفية حول اللصوص ووصف طريقة عملها. من خلال مطابقة الحالات التي لم يتم حلها مع المجرمين المعروفين، يأمل مسؤولو الشرطة في مسح الحالات القديمة وتحديد أنماط السلوك DSS Consulting، تم نشر نظام آخر لاستخراج البيانات Coplink بنجاح في قسم شرطة توكسون، حيث يستخدم في تحليل الجرائم.

ركزت وكالة الاستخبارات الحكومية على التهديدات الأمنية الأكثر احتمالا، واستخدمت IBM CLEMENTINE لتطوير نماذج التسلل التنبؤية ونشر هذه النماذج في نظام الإنذار المبكر لتركيز

الموظفين على التهديدات الأمنية الأكثر احتمالا. يجيب نظام التنقيب عن البيانات على أسئلة مثل "ما الحدث المحدد الذي يُرجح أن يكون تهديداً أمنيًا؟.

تقوم وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة للدفاع DARPA بتطوير قاعدة البيانات المدونة لنظام التوعية الشاملة للمعلومات تهدف إلى مراقبة مشتريات المستهلكين والمعاملات الحكومية كجزء من جهودها لتتبع الإرهابيين وأنشطتهم.

تم العثور على التطبيقات المذكورة أعلاه من البحث على الإنترنت مع استخدام الكلمات: التنقيب عن البيانات، والحكومة.

ثالثا: مراحل اكتشاف المعرفة:

اكتشاف المعرفة في قواعد البيانات Knowledge Discovery in Database KDD ليس بالعملية السهلة والتي قد يعتقد البعض أنها تتوقف عند تجميع البيانات وإدارتها، بل نراها تمتد إلى التحليل والتوقع والتنبؤ بما سيحدث مستقبلاً.

التنقيب في البيانات يشكل جزءا من اكتشاف المعرفة، وهذه العملية هي الأكثر شمولا. وتتضمن عملية اكتشاف المعرفة الخطوات التالية:

١. اكتشاف البيانات discovery وهي مرحلة جمع البيانات وتشمل كشف وتحديد وتوصيف البيانات المتاحة.

٢. تصفية البيانات وتنقيتها cleaning ويتم في هذه المرحلة إزالة البيانات المزعجة Noise التي لا أهمية لها، كما يتم حذف البيانات المتضاربة والبيانات غير المتناسقة.

٣. تكامل البيانات :integration يتم في هذه المرحلة تجميع البيانات المتشابهة وذات الصلة من مصادر البيانات المتعددة ودمجها معا.

٤. اختيار البيانات selection في هذه المرحلة، يتم تحديد واسترجاع البيانات الملائمة من مجموعة البيانات.

٥. تحويل البيانات :transformation في هذه المرحلة يتم تحويل البيانات إلى نماذج مخصصة ملائمة لإجراءات البحث والاسترجاع بواسطة خلاصة الإنجاز أو عمليات التجميع.

٦. التنقيب عن البيانات :mining أي استخدام طرق ذكية تطبق لاستخلاص أنماط البيانات استخراج نماذج مفيدة قدر الإمكان.

٧. تقييم النمط :Pattern évaluation يتم في هذه المرحلة تحديد الأنماط المهمة حقا والتي تمثل قاعدة المعرفة لاستخدام بعض المقاييس المهمة.

٨. تمثيل المعرفة وتقديمها :Knowledge présentation وهي المرحلة الأخيرة من مراحل اكتشاف المعرفة في قواعد البيانات وهي المرحلة التي يراها المستفيد، هذه المرحلة الأساسية تستخدم الأسلوب المرئي لمساعدة المستفيد في فهم ووتفسير نتائج استخراج البيانات.

وبالتالي التنقيب في البيانات هو خطوة أساسية لتطبيق أساليب ذكية بهدف الكشف عن أنماط البيانات المثيرة للاهتمام والمخبأة في مجموعات البيانات الكبيرة. ومع ذلك، في بعض المنظمات نجد أن مصطلح التنقيب عن البيانات "data mining" أصبح أكثر شعبية للإشارة إلى العملية التي يتم فيها اكتشاف المعرفة knowledge discovery برمتها.

المحور الثاني- قاعدة بيانات المحكمة الرقمية وشهود الزور:

أولا: ظاهرة شهود الزور: تشهد ظاهرة "شهود الزور" في المحاكم المغربية تزايداً منذ سنوات، مع ارتفاع أعداد الأشخاص البالغين سنّ الرشد الذين يدلون بشهاداتهم لفائدة آخرين في قضايا ينظر فيها القضاء، لقاء مبالغ مالية أو عائدات عينية أو فقط للمجاملة. بذلك، يكون تزوير الحقائق.

ويكثر شهود الزور، خصوصًا في القضايا التي تتعلّق بالأحوال الشخصية والأسرية، من قبيل ملفات النفقة والهجر والضرر. كذلك نجدهم في قضايا تتعلّق بخصومة ما بين جيران أو نزاعات إدارية أو ملكيّة عقارات وغيرها، إذ يلجأ بعض المتقاضين إلى خدمات هؤلاء، من أجل دعم حجّتهم وملفهم وبالتالي الفوز بالقضية.

حسب تقرير رئاسة النيابة العامة برسم سنة ٢٠١٨ (ص ٢٦٥) بلغ عدد قضايا شهادة الزور ٢٧٧ وعدد المتابعين ٤٨٤ إلا أنها تفتقد إلى العدد الإجمالي للشهود الذين أدلو بشهادتهم في جميع القضايا الرائجة بمحاكم المملكة برسم سنة ٢٠١٨، تجدر الإشارة إلى أنّ وزير العدل السابق، تنبّه إلى تفشّي ظاهرة شهود الزور في المحاكم، فأمر أخيراً بنصب كاميرات مراقبة لتتبع ممتهني ومحترفي شهادة الزور في محاكم المملكة ولرصد تحركات الأشخاص المعتادين على دخول المحكمة والذين يشتبه بسلوكهم. لكنّه أقرّ أنّه

على الرغم من نصب كاميرات مراقبة لضبط تحركات شهود الزور الذين يترددون بكثرة على المحاكم لقاء مبالغ مالية من المتقاضين، إلا أنّ الظاهرة لن تنتهي بجرّة قلم. فالمسؤولية مشتركة بين الجميع، والمواطن هو أوّل من يتوجّب عليه رفض هذه الآفة السيئة.

إلى ذلك، يكشف الخضري أنّ "المركز المغربي لحقوق الإنسان يعدّ دراسة لظاهرة شهود الزور في المحاكم المغربية، يقدّم من خلالها تقريراً يشمل إحصاءات ونماذج دقيقة لهذه الآفة التي تنخر جسم العدالة، من دون أن تتمكّن يد القانون من الوصول إلى ردع المرتكبين."

ومن خلال كل ما سبق ولغاية يومه، نعترف بأنه لابد من ابتكار آليات جديدة للحد من ظاهرة شهود الزور.

ثانيا : هدر البيانات وقاعدة بيانات المحكمة الرقمية

منذ انطلاق العمل ببرنامج تدبير الملفات المدنية والاسرية بمحاكم المملكة وإلى غاية يومه، حيث يتم تضمين معلومات الملفات المسجلة والرائجة بقاعدة بيانات المحكمة الرقمية وذلك بنسبة ٥٠٪ فقط (جودة المعلومة ناقصة : يوجد فرق بين الواقعي والافتراضي) أي أنه يتم هدر باقي البيانات الموجودة بالملف، وهذا يؤثر سلبا في اتخاذ القرار، ولنستوعب أكثر، فعلى سبيل المثال، هوية الشهود تبقى بمحاضر الجلسة ولا تضمن بقاعدة البيانات، وأيضا بيانات أخرى... الخ.

واقعيا أصحاب القرار اختزلوا المحكمة الرقمية في أن المواطن وهيئة الدفاع يمكنها أن تتبع مآلات ملفاتها عن بعد، وتتبع الجلسات فقط لا غير، وبهذا المنطق نرى أن الإدارة القضائية تستفيد من خدمات قاعدة بيانات المحكمة الرقمية بنسبة ٢٠٪ فقط، وبقيت ٨٠٪ من المعطيات والبيانات الكثيرة مخزونة ولا تستعمل في أي شيء، رغم أنه هذا هو الهدف الرئيسي من خلق إدارة قضائية الكترونية (محكمة رقمية)، وذلك لجعل محاكم المملكة لها فعالية وجودة في تدبير المنازعات بين المواطنين والمقاولات وأيضا في اتخاذ قرارات صائبة تنصب حول توفير الامن القانوني والقضائي.

ثالثا : فرضية قاعدة بيانات المحكمة الرقمية لها جودة المعلومات ١٠٠٪

يجب أن نعرف أن برامج تدبير الملفات المدنية والأسرية لو تم إعادة صياغتها من جديد، لكي يتم تضمين جميع المعلومات الموجودة بالملفات الرائجة أمام محاكم المملكة حيث نربط معلومات الشهود بأطراف الملفات، ونحدد الزمان والمكان ونضمن معلومات المفوض القضائي أو العون المكلف بالتبليغ ويتم تضمين

المدة المستغرقة بين طبع الاستدعاء وتبليغ الأطراف مع تضمين ملاحظات الصعوبة، فمثلا عندما نريد تحليل إشكالية التبليغ بواسطة علوم البيانات تكون المعطيات موجودة سلفا هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يجب إضافة برنامج الإجراءات واستقبال المواطنين بحيث يتم تضمين الساعة واليوم ونوع الإجراء الذي قدمه كاتب الضبط للمتقاضي، لأنه لغاية يومه يتم هدر قوة إنتاج جد مهمة، وأيضا ضياع كم هائل من المعلومات حول عدد المواطنين ونوع الإجراءات المقدمة لهم في ساعة وفي أي يوم، وهذا سيساعد في اتخاذ قرارات تدبير الموارد البشرية ومعرفة ساعات الذروة والتنبؤ بالصعوبات والعراقيل المستقبلية في الأجل القريب.

وإذا اعتبرنا فرضيا أن قاعدة بيانات المحكمة الرقمية بها جودة المعلومات ١٠٠٪، فهذا سيساعد أصحاب القرار بقطاع العدل، في تجريف بيانات المحكمة الرقمية data scraping أي أنه لا حاجة لأن يتم طلب إحصائيات من كل محكمة، وبسرعة وفعالية يتم إتخاذ قرارات مهمة في تحسين أداء محاكم المملكة وكذلك في تحديد سياسة جنائية فعالة ومحكمة.

المحور الثالث- علوم البيانات والكشف عن شهود الزور آلية الشبكات العصبونية

أولا: الشبكات العصبية الاصطناعية: على الرغم من أن تطبيق هذه التقنية جديد نسبيا في عالم الأعمال، فإن النظرية الأصلية وضعت في سنوات الستينيات جنبا إلى جنب مع الخوارزميات وبعض المناهج الأخرى. ومع ذلك، فإن نقص قدرة المعالجات والحواسيب أبقى هذه التقنية غير مستخدمة كثيراً لسنوات عديدة. حيث تحتوي هذه التقنية في هيكلها، أقساماً مختلفة من الطبقات، وعادة ما تسمى الطبقات الوسطى بالطبقات الخفية.

تقوم نماذج الشبكات العصبية بمحاكاة عمليات الادراك التي تحدث في مخ الإنسان من خلال استخدام بعض البرامج، حيث تعمل بطريقة موازية للنظم العصبية الحيوية عن طريق جمع المعلومات وتخزينها للاستفادة منها في تفسير بعض الإشارات التي تتلقاها البيئة المحيطة بها.

وتعرف بأنها نموذج يحاكي الشبكات العصبية في الإنسان، ويستخدم عددا محددا من الطرق الأساسية المستخدمة في النظم العصبية الطبيعية الموجودة في الإنسان، بمساعدة برمجيات المحاكاة وأسلوب المعالجة المتوازنة.

وتعرف أيضا بأنها أسلوب جديد يحاكي عمل المخ البشري، بحيث تتكون الشبكة العصبية من عناصر تشغيل، وهي خلايا عصبية اصطناعية تتولى عملية التشغيل حيث تقوم باستقبال مدخلات (بيانات) ويجري عليها تشغيل مخرجات أو نتائج، والتي تتيح القدرة الكبيرة وسرعة في استرجاع كميات كبيرة من المعلومات .

ثانيا : تكوين قاعدة بيانات الشهود

لبناء أي نظام مراقبة معتمد على كشف شهود الزور وتمييزهم يتطلب تكوين قاعدة بيانات تضم هوية كاملة للأشخاص الذين أدلو بشهادتهم، لكي يتم تدريب النظام على تمييزهم بشكل صحيح وعزل الأشخاص المشكوك فيهم، لذا فإن هذه الخطوة من أهم الخطوات التي يمر بها النظام .

كما ذكر من قبل في الفقرات السابقة، للحد من ظاهرة شهود الزور اتخذت وزارة العدل في عهد الوزير السابق قرار بتركيب كاميرات بمحاكم المملكة للكشف عن شهود الزور وهي آلية لم تجد نفعا مع شهود الزور، رغم هدر مجموعة من النفقات العمومية، وحيث أن هذا القرار بني على إحصاء وصفي فقط ولم تستعمل فيه إحصائيات استدلالية او علوم البيانات، فالحلول الناجعة في الكشف عن شهود الزور هي :

أولا : تضمين هوية الشاهد كاملة وخصوصا بطاقة تعريفه الوطنية وربطها بالطرف المستفيد من شهادته وبرقم الملف .

ثانيا : جمع البيانات في قاعدة خاصة أي تطبيق خاص في الكشف عن شهود الزور على صعيد المملكة .

ثالثا : استخراج قائمة الشك (شهود الزور المحتملين) .

وبهذا لدينا قاعدة بيانات جاهزة ١٠٠٪، وقد ساعدت القدرات الحاسوبية المتقدمة، على مدى عقدين من الزمن، على تطوير أساليب جديدة لتحليل « البيانات الكبيرة » تعتمد على ما يسمى بالشبكات العصبية التي تحاكي النظام البيولوجي العصبي في مخ الإنسان، وتمكن الإنسان من استخدام هذه الأساليب من استخلاص معارف مذهلة منها، وذلك من خلال الخوارزميات والقواعد التي يتم توليدها ثم تنصيبها واستخدامها في عمليات التحليل . وباستعمال تقنية الشبكات العصبية يمكننا الكشف عن العلاقات بين شهود وأطراف الملفات وشهود آخرين بمدن مختلفة وعدد شهادات الشاهد في الملفات المختلفة، فبواسطة الشبكات العصبونية تم اكتشاف جرائم غسيل الاموال ببنما .

خاتمة: تمثل الاساليب الرقمية الحديثة في تدبير الإدارة القضائية تحديا كبيراً، ومع ذلك فإن هذه التقنيات الحديثة أي علوم تنقيب البيانات والبيانات الضخمة يمكن تنزيلها على أرض الواقع ويمكنها أن تسهم في محاربة شهود الزور بجميع محاكم المملكة، وأيضا يمكنها أن تحل إشكاليات وظواهر عديدة تعرقل سير العدالة، وعلى الإدارة القضائية أن تكون حريصة في عدم هدر المعلومة وتوفير البيانات غير المتقادمة لتستعمل في وقتها.

نتائج البحث: وصل البحث إلى عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

- علم تحليل البيانات أصبح علما قائما بذاته.
- ضرورة مطابقة بين الافتراضي والواقعي بمحاكم المملكة.
- الاهتمام بتحليل البيانات والبيانات الضخمة ضرورة ملحة في أغلب القرارات المتخذة بقطاع العدل.
- يجب ابتكار نموذج جديد لحكامة البيانات بوزارة العدل.

التوصيات والاقتراحات:

- إعادة تحيين جميع برامج المحكمة الرقمية.
- القيام بدورات تكوينية بصورة دورية للموارد البشرية قطاع العدل بهدف تحديث المعلومات والتعريف بطرق التحليل المبتكرة.
- إنشاء مخابر متخصصة في علم تحليل المعطيات التطبيقي والنظري بوزارة العدل.
- الاعتماد على البرامج والتطبيقات المتخصصة في علم تحليل البيانات والمفتوحة المصدر والتي لن تكلف وزارة العدل درهما واحدا.

BIBLOGRAPHIE

- Feinleib David, big data bootcamp, Springer Science+Business Media New York, 2014.
- Baaziz Abdelkaader, Quoniam Luc, "How to use big data technologies to optimize operations in upstream petrolium industry", International Jornal of innovation, sep 2013.
- Katal A, Wazid M, Goudar R H, "Big Data: Issues, Challenges, Tools and Good Practices", IEEE, 2013.
- Grus Joel, Data science from scratch: first principles with python, O'Reilly media, 2015.
- lian Duan & Ye Xiong, "big data analytics and business analytics", journal of management analytics, may 2015.
- Vezzoso Simonetta, " competition policy in a world of big data", Research handbook on digital transformations, 2016.

- Sastry, Hanumanth Sistla, and M. S. Prasad Babu, "Big data and predictive analytics in ERP systems for automating decision making process", IEEE, 2014.
- Mohandy Soumendra, Jagadeesh madhu, Srivatsa harsha, Big data imperatives, Springer Science +Business Media New York, 2013.
- Holmes alex, Hadoop in practice, Manning publications, 2012.
- Tom white, Hadoop: The definitive guide, 3rd ed. O'Reilly media, 2012.
- Kenny petter, Business Problems and Data Science Solutions, Springer Science +Business Media New York, 2014.
- Biswas Sanjib, Sen Jadip, « A proposal architecture for big data driven supply chain analytics".

فوائد التعاون

مساومة ناش والبيتكوين

JON GULSONJAN[1],

Bitcoin Magazine

"مشكلة المساومة" مهمة، لأنها واحدة من الأمثلة التي يتم فيها إدخال نهج بديهي في العلوم الاجتماعية. يقدم ناش "مشكلة المساومة" كمعالجة جديدة لمشكلة اقتصادية كلاسيكية – معتبرا أنها لعبة غير صفرية لشخصين، حيث يتم وضع بعض الافتراضات العامة و"المثالية المعينة" للعثور على قيم للعبة.

"أعتقد أن الاقتصاد يشبه المحاسبة نوعا ما، ليس لديه أي أخلاق على الفور، ويمكنك الذهاب إلى اقتصاديات الرعاية الاجتماعية، أو محاولة التفكير في بعض القيم الإنسانية أو الدخول في الاختلافات. – جون إف ناش جونيور، جامعة سكرانتون، نوفمبر ٢٠١١.

هذا الاقتباس من جون فوربس ناش جونيور مأخوذ من محاضرة ألقاها ناش عن "المال المثالي ودوافع المدخرات والتوفير"، بعد حوالي ٦١ عاما من نشر أول ورقة نظرية ألعاب بعنوان ببساطة "مشكلة المساومة" (١٩٥٠).

"مشكلة المساومة" مهمة لأنه يعتقد أنها واحدة من الأمثلة الأولى التي يتم فيها إدخال نهج بديهي في العلوم الاجتماعية. يقدم ناش "مشكلة المساومة" كمعالجة جديدة لمشكلة اقتصادية كلاسيكية – معتبرها لعبة غير صفرية، لشخصين، حيث يتم وضع بعض الافتراضات العامة و"بعض المثاليات" بحيث يتم العثور على قيم للعبة.

تم تأسيس الأنساب من "مشكلة المساومة" إلى أعمال ناش اللاحقة على المال المثالي، حيث يلاحظ ناش في "مشكلة المساومة" على فائدة المال:

[1] JON GULSONJAN, The Benefits of Cooperation: Nash Bargaining and Bitcoin, 3, 2024, Bitcoin Magazine, Link.

"عندما يكون لدى المساومات وسيلة مشتركة للتبادل، قد تتخذ المشكلة شكلا بسيطا بشكل خاص" وفي كثير من الحالات، سيكون المال مكافئًا للسلعة كوظيفة مرضية تقريبًا." جون إف ناش الابن، مشكلة المساومة (١٩٥٠).

يسأل اقتراح ناش التفاوضي بشكل أساسي عن أعدل طريقة لتقسيم دولار واحد بين المشاركين في معاملة مالية أو عقد مالي، حيث يكون لكل جانب مجموعة من المصالح والتفضيلات وحيث يجب أن يكون هناك اتفاق، وإلا فلن يحصل كلا الجانبين على شيء. تستمر البديهيات التي يتم تقديمها لصفقة ناش في تحديد حل فريد من نوعه.

توازن ناش مقابل مساومة ناش

في (2007) The Essential John Nash، يصف هارولد كون ورقة ناش اللاحقة "الألعاب غير التعاونية" (١٩٥٠)، وما أصبح يعرف فيما بعد باسم توازنات ناش، بأنه "تطبيق أخرق، وإن كان أصليًا تمامًا، لنظرية نقطة Brouwer الثابتة". ومع ذلك، كانت فكرة توازن ناش هي التي منحته ملفا شخصيا عاما من خلال جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية. وتم تصوير حياة ناش في وقت لاحق في فيلم هوليوود عقل جميل.

في "الألعاب غير التعاونية"، تستند نظرية ناش إلى "غياب التحالفات، من حيث أنه من المفترض أن يتصرف كل مشارك بشكل مستقل، دون تعاون أو اتصال مع أي من الآخرين". في الفيلم الوثائقي التلفزيوني لآدم كورتيس الفخ (٢٠٠٧)، يصف ناش توازناته بأنها تعديل اجتماعي:

"...هذا التوازن المستخدم، هو أن ما أفعله يتم تعديله تماما فيما يتعلق بما تفعله، وما تفعله أو ما يفعله أي شخص آخر يتم تعديله تماما مع ما أفعله أو ما يفعله جميع الأشخاص الآخرين"، إنهم يبحثون عن تحسينات منفصلة، تماما كلاعبي البوكر" John F. Nash Jr., The Trap (2007, Adam Curtis), F*ck You, Buddy.

الفرق بين توازن ناش ومساومة ناش هو أن المساومة البديهية (أو الوصول إلى صفقة ناش) لا تفترض أي توازن. بدلا من ذلك، ينص على الخصائص المطلوبة للحل. تعتبر مساومة ناش نظرية ألعاب تعاونية بسبب خصائصها غير الصفرية ووجود العقود. وسّع ناش المعالجة البديهية لمشكلة المساومة في "الألعاب التعاونية لشخصين" (١٩٥٣)، وقدم نهج تهديد يوجد فيه حكم لإنفاذ العقود – في عملية خصم

"الاستراتيجيات" على أنها لا تحتوي على صفات خاصة والتركيز بدلا من ذلك على التمثيل الرسمي للعبة محددة.

المال المثالي ومقاربة المال المثالي

قبل مطلع القرن مباشرة، بدأ جون ناش في الكتابة وإلقاء المحاضرات حول أطروحة متطورة تسمى المال المثالي. افترضت تكرارات مختلفة على مر السنين، لكن ناش عرفها على أنها أموال خالية جوهريًا من التضخم أو الانحطاط التضخمي. لا ينتقد ناش كينز الاقتصادي أو الشخص، ولكن سيكولوجية ما أصبح يعرف باسم الكينزية؛ اعتبره ناش مخططا مكيافيليًا للتضخم المستمر وتخفيض قيمة العملة. اعتقد ناش أنه إذا كانت البنوك المركزية ستستهدف التضخم، فيجب أن تستهدف معدل صفر "ما يسمى بالتضخم":

"من المحترم حقا فقط أنه لا ينبغي أن يكون هناك نمط تعسفي أو متقلب من التضخم، ولكن كيف ينبغي تعريف شكل مناسب ومرغوب فيه من استقرار القيمة النقدية؟" جون إف ناش جونيور، "المال المثالي والمال المثالي بشكل مقارب"، ٢٠١٠.

في "المال المثالي"، يعود ناش إلى النهج البديهي الذي أنشأه لأول مرة في نظرية الألعاب غير المكتملة. لذلك يصبح المال المثالي ناقدا للاقتصاد الكلي الكينزي:

"لذلك أشعر أن الاقتصاد الكلي للكينزيين يمكن مقارنته بدراسة علمية لمجال رياضي يتم إجراؤها مع مجموعة غير كافية من البديهيات." جون إف ناش جونيور، "المال المثالي ومقاربة المال المثالي"، ٢٠٠٨.

يعرف ناش البديهية المفقودة:

"البديهية المفقودة هي ببساطة بديهية مقبولة مفادها أنه ينبغي التعامل مع الأموال التي يتم تداولها من قبل السلطات المركزية بحيث تحافظ، على مدى فترات طويلة من الزمن، على قيمة مستقرة." جون إف ناش جونيور، "المال المثالي ومقاربة المال المثالي"، ٢٠٠٨.

في عام ٢٠٠٢، في نسخة المجلة الجنوبية من Ideal Money، يدرك ناش أن المال المثالي لا يمكن أن يكون خاليا تماما من التضخم (أو "جيد")، حيث سيواجه مشاكل في التداول ويمكن استغلاله من قبل الأطراف التي ترغب في إيداع متجر للثروة بأمان. ثم يقدم ناش معدلا ثابتا وثابتا للتضخم (أو المقارب) يمكن إضافته إلى عقود الإقراض والاقتراض.

في الواقع، يصف ناش الغرض من المال المثالي في لعبة تعاونية وسياق الاقتصاد الجزئي:

"المفهوم الذي فكرنا فيه في وقت لاحق من وقت تطوير أفكارنا الأولى حول المال المثالي هو أهمية الجودة النسبية للأموال المستخدمة في مجتمع اقتصادي إلى الدقة الممكنة، كمؤشر للجودة، لعقود أداء الالتزامات التعاقدية المستقبلية." جون إف ناش جونيور، "المال المثالي والمال المثالي بشكل مقارب"، ٢٠٠٨.

البيتكوين كتصميم بديهي

إذا كانت وجهة نظر ناش للاقتصاد هي أنها تفتقر إلى أي أخلاق فورية – وأنه يمكن تقديم القيم أو الافتراضات أو البديهيات أو الاختلافات أو المثالية لتحديد لعبة غير صفرية أو لعبة محددة توفر الرفاهية لجميع المشاركين – فإن الأمر يستحق النظر فيما إذا كانت هذه البديهيات موجودة في نظام البيتكوين، بالنظر إلى أن ناش، جنبا إلى جنب مع ساتوشي، كانا ينتقدان الطبيعة التعسفية (أو غير المحددة) للعملات المدارة مركزيا.

١. **كفاءة Pareto**: ربما يكون وجود كفاءة باريتو هو بديهية مساومة ناش الأكثر إثباتا (انظر التوضيح) في البيتكوين فيما يتعلق بكثافة العرض التراكمي والتوزيع: يتم استخراج غالبية العملات المعدنية في وقت مبكر نسبيا من عمر البيتكوين (بشكل فضفاض بعد قانون الطاقة باريتو ٨٠/٢٠).

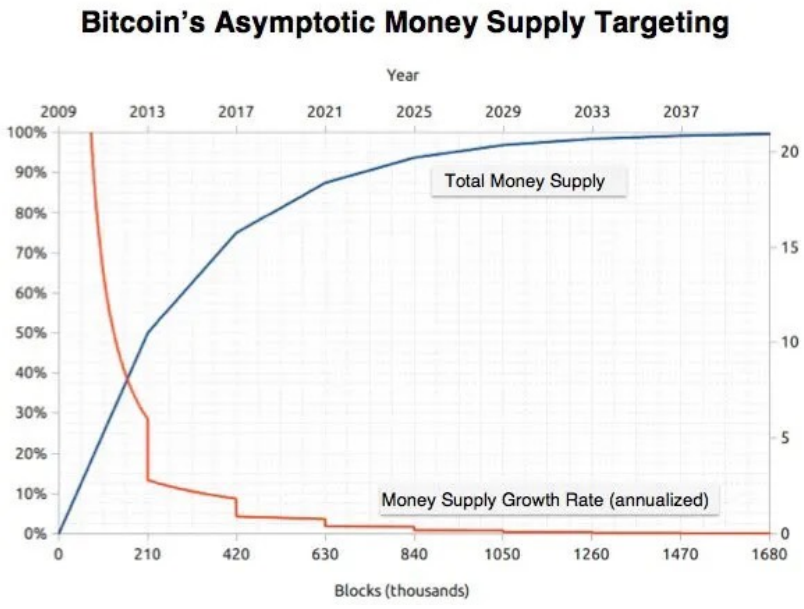

٢. **ثبات المقياس**: يوجد ثبات المقياس من خلال آلية تعديل الصعوبة التي تحافظ على إمدادات البيتكوين "ثابتة ومنتظمة" (عبارة يستخدمها كل من ناش وساتوشي). بغض النظر عن مدى شعبية أو عدم شعبية البيتكوين في التعدين، يجب أن يعني تباين المقياس أن اللاعبين يمكنهم تشكيل توقعات واقعية على قيمة البيتكوين، وأن تفضيلاتهم الأساسية لا ينبغي أن تتغير فيما يتعلق بذلك. تعني قابلية الانقسام الداخلي للبيتكوين أيضا أن القيمة التي يتم التعبير عن العملة بها (سواء كان الدولار الأمريكي أو عملة أخرى) لا ينبغي أن تكون مهمة على مدى أطر زمنية أقصر أو فورية – تماما كما يمكن التعبير عن درجة حرارة الغرفة على أنها درجة مئوية أو فهرنهايت دون التأثير على درجة الحرارة الفعلية. وينبغي أن تصبح هذه الاختلافات واضحة فقط على المدى الطويل أو في المعاملات بين الوقت.

تحافظ آلية التعديل أيضا على إجمالي إمدادات البيتكوين عند أقل بقليل من ٢١ مليون، بسبب التأثير الجانبي لهيكل بيانات النظام، وبالتالي تقدم المقارب.

(١) **تناظر**: توجد بديهية تناظر ناش في الاسم المستعار واللامركزية لشبكة البيتكوين، والتي تنص على المساواة في مهارة المساومة (عبارة يقدمها ناش في "مشكلة المساومة") من خلال عدم الاضطرار إلى إثبات هوية الشخص الأول في المشاركة في الشبكة الأساسية أو الأساسية. هذا يعني أنه لا يوجد مدير مركزي أو موثوق به مسؤول عن سك العملات المعدنية، "عفو كبير" على حد تعبير ناش. فيما يتعلق بمساومة ناش، يجب أن يحصل لاعبان على نفس المبلغ إذا كان لديهما نفس وظيفة المنفعة، وبالتالي لا يمكن تمييزهما. يلخص ألفين روث (١٩٧٧) هذا على أنه تسمية اللاعبين الذين لا يهمون: "إذا ترك تبديل تسميات اللاعبين مشكلة المساومة دون تغيير، فيجب أن يترك الحل دون تغيير".

(٢) **استقلال البدائل غير ذات الصلة (IIA)**: أخيرا، هناك بديهية ناش الأكثر إثارة للجدل في المساومة: استقلال البدائل غير ذات الصلة. بعبارات بسيطة، هذا يعني أن إضافة مرشح ثالث (أو غير فائز) إلى الانتخابات بين لاعبين لا ينبغي أن يغير نتيجة الانتخابات (تصبح الأطراف الثالثة غير ذات صلة). إذا كان الند للند يشير إلى لعبة للاعبين، حيث يعمل برنامج البيتكوين كمحكم أو حكم تابع لجهة خارجية "اللعبة" مع البرنامج المصمم لمجموعة من القيم أو

البديهيات، فمن الممكن أن يكون IIA موجودا في إثبات عمل البيتكوين. هذا يتحدث عن سياق تفضيل المجموعة الاجتماعية: يقول إثبات العمل إنه يحل مشكلة تحديد التمثيل في صنع القرار بالأغلبية، وأن المساومة البديهية لناش (في كل من "مشكلة المساومة" و"الألعاب التعاونية لشخصين") تتناول صراحة التمثيل الرسمي في الألعاب المحددة.

خصائص وفوائد التعاون:

بشكل عام، يعتقد أن هناك ثلاثة شروط مطلوبة للعبة التعاونية:

١. انخفاض المشاركين، حيث أن هناك مجالا أقل للمضاعفات اللفظية، أي لاعبين اثنين.

٢. العقود، حيث يمكن للمشاركين الاتفاق على خطة عمل مشتركة عقلانية، قابلة للتنفيذ من قبل سلطة خارجية مثل المحكمة.

٣. يمكن للمشاركين التواصل والتعاون على أساس معلومات موثوقة ولديهم حق الوصول الكامل إلى هيكل اللعبة (مثل بلوكشين البيتكوين).

فيما يتعلق بلعبة المبلغ غير الصفري وتفضيل المال، يفكر جون ناش في كيف يمكن للمال أن يسهل المنفعة القابلة للتحويل عن طريق "التشحيم"، ويجعل هذه الملاحظة:

"في نظرية اللعبة، هناك بشكل عام مفهوم ""الدفعات""، إذا لم تكن اللعبة مجرد لعبة فوز أو خسارة (أو فوز أو خسارة أو تعادل). قد تكون اللعبة معنية بالإجراءات التي يجب اتخاذها جميعا في نفس الوقت بحيث يمكن اعتبار تدبير المنفعة لتحديد المردودات على أنه أي عملة عملية ذات خصائص قابلية جيدة للقسمة وقابلية للقياس في اللحظة الزمنية ذات الصلة". جون إف ناش الابن، "المال المثالي وتحفيز المدخرات والتوفير"، ٢٠١١.

تقلل فوائد التعاون من الحاجة إلى الوساطة أو تسوية المنازعات حيث تصبح العقود والاتفاقات أكثر جدارة بالثقة؛ واحتكاك حدودي أقل في التجارة؛ ونتائج غير صفرية (المساومة المربحة للجانبين أو اقتصاديات الرعاية الاجتماعية)؛ واتخاذ قرارات غير رسمية أكثر بديهية؛ وإمكانية تشكيل التحالف الذي يعرفه جون ناش في نهاية المطاف بأنه سياق إمبراطورية عالمية. وهذا الأخير يجعل الحلول للمشاكل الصعبة مثل صافي الصفر (أو أي مشكلة أخرى تتطلب تنسيقا متعدد الأطراف) أكثر واقعية. يشبه ناش اقتراحه للمال المثالي بالملكيين من الطراز القديم: "أي نسخة من المال المثالي (المال في جوهره لا يخضع

للتضخم) ستكون بالضرورة قابلة للمقارنة مع "السيادة" الكلاسيكية أو ""الماليين" الذين قدموا وسائل إعلام عملية لاستخدامها في بورصات المتداولين." جون إف ناش الابن، "المال المثالي وتحفيز المدخرات والتوفير"، ٢٠١١.

يعكس ناش أيضا في عام ٢٠١١ "لعبة" توقيعات العقد، كما لو أن المال المثالي هو العقد: "يبدو الأمر كما لو أن هناك لاعبا آخر في لعبة الموقعين على العقد وهذا اللاعب هو السيادة التي توفر وسيلة العملة التي سيتم التعبير عن العقد من خلالها." جون إف ناش جونيور، "المال المثالي وتحفيز المدخرات والتوفير"، ٢٠١١

ملاحظات ختامية

من المعقول وصف نظام البيتكوين بأنه لعبة تعاونية في بيئة غير تعاونية، وعلى الرغم من أنه قد لا تقتصر البديهيات الموجودة في البيتكوين على تلك المطلوبة فقط لصفقة ناش، يبدو أن هناك مكونات في تصميم النظام تعطي البيتكوين خاصية حتمية. على أقل تقدير، تحتوي على أخلاق معينة كما لاحظ ناش على أنها مرغوبة في محاضرته في سكرانتون.

أخيرا، تصور جون ناش لأول مرة حله المساومة في عام ١٩٥٠. ربما يكون من المناسب لذلك أن يوفر سياقا أبسط لتأطير مسألة المال على أنها "الصدق" في إحدى محاضراته الأخيرة حول هذا الموضوع التي ألقاها لاتحاد أكسفورد قبل وقت قصير من وفاته في عام ٢٠١٥.

References

- *A Beautiful Mind* - S Nasar,
- “The Bargaining Problem” - J Nash.
- “Non-Cooperative Games” - J Nash.
- “Two-Person Cooperative Games” - J Nash.
- *The Essential John Nash* - H Kuhn & S Nasar.
- Nash Bargaining Solution - Game Theory Tuesdays - P Talwalkar.

مشروعية اختلاف الفتوى زمانًا ومكانًا وأشخاصًا

زكاة الفطر أنموذجًا

د. عامر محمد نزار جلعوط

إن منهج اختلاف الفتوى حسب الأشخاص والزمان والمكان منهج نبوي مشروع بينّ في القرآن الكريم وفي سيرته الشريفة صلى الله عليه وسلم وفي سيرة أصحابه الكرام ومن سار على دربهم من بعدهم.

إن مما يدل على هذا أدلة كثيرة وأمثلة عديدة منها:

١ – قال الله تعالى: شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ [البقرة: ١٨٥]. فالأصل العام هو الصوم لكل من شهد رمضان، ولكن الحكم يختلف لمن كان في مرض أو في سفر بشروط. قال الله تعالى: وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ* فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ [المجادلة: ٢–٣]. فأول حكم لكفارة الظهار هي تحرير رقبة، ولكن إذا لم يجد الإنسان ذلك لعدم استطاعته أو لعدم وجود ذلك كما في زماننا فإنه سينتقل إلى الحكم الثاني وهو الصيام، وعند العجز عن ذلك ينتقل إلى الإطعام. فهذان دليلان على انتقال الفتوى حسب حال الأشخاص من الاستطاعة أو العجز.

٢ – قال الله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ

[1] بتصرف عن كتابي المعيار الشرعي لزكاة الفطر....

لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ [المائدة: ٣]. وهذا دليل على استثناء الحكم العام عند تغير حال الزمان من الرخاء إلى المخمصة والمجاعة، فعندما يقوم أفراد بأكل لحوم الميتة مثلاً في زمن الرخاء فهذا محرم قطعًا لكن إن وقع ذلك لمن قد تقطعت بهم السبل وخافوا من الهلاك، ولم يجدوا ما ينقذوا حياتهم في زمان ومكان معين فهذا جائز.

٣ – ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن عبد الله بن أبى بكر عن عبد الله بن واقد رضي الله عنه قال: **(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث)**. قال عبد الله بن أبى بكر فذكرت ذلك لعَمْرَةَ[1] فقالت: صدق سمعت عائشة تقول دف[2] أهل أبيات من أهل البادية حضرة الأضحى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(ادخروا ثلاثًا ثم تصدقوا بما بقي)**. فلما كان بعد ذلك قالوا يا رسول الله إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم ويحملون منها الودك[3] فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – «وما ذاك». قالوا نهيت أن تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث. فقال: **(إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت فكلوا وادخروا وتصدقوا)** فهذا الحديث دليل على اختلاف تقديم الفتوى من الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لأصحابه حسب الزمان والظروف، فلما تغيّر الحال تغيّر المقال.

٤ – ومن أدلة اختلاف الفتوى حسب الأشخاص ذلك الحوار النبوي الرائع بين سيّدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبين أحد الصحابة حيث أخرج البخاري وغيره أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاءه رجل، فقال يا رسول الله هلكت.

قال: **(ما لك)**؟ قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم.

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(هل تجد رقبة تعتقها)**؟ قال لا.

قال: **(فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين)**؟ قال: لا.

فقال: **(فهل تجد إطعام ستين مسكينا)**؟ قال: لا.

---

[1] **عمرة بنت عبد الرحمن** بن أسعد بن زرارة بن عدس، من بني النجار سيدة نساء التابعين. فقيهة، عالمة بالحديث ثقة. من أهل المدينة. صحبت عائشة أم المؤمنين، وأخذت الحديث عنها. الأعلام للزركلي جـ5ص73.

[2] قال النووي: الدف: المشي بسرعة كأنهم جاءوا مسرعين للضر الذي نزل بهم، وقيل: السير اليسير. شرح صحيح مسلم جـ6ص207.

[3] الْوَدَك الشَّحْم الْمُذَاب. عون المعبود جـ6ص269. وقال ابن الأثير: هُو دَسَم اللَّحْمِ ودُهْنُه الذي يُسْتَخْرَج منه.

قال – أي الراوي – : فمكث النبي صلى الله عليه وسلم، فبينا نحن على ذلك أتى النبيَّ صلى الله عليه وسلم – بِعَرَقٍ[1] فيها تمر – وَالْعَرَقُ: الْمِكْتَلُ.

قال: **(أين السائل)**. فقال أنا.

قال: **(خذها فتصدق به)**، فقال الرجل: أعلى أفقر مني يا رسول الله؟! فوالله ما بين لابَتَيْهَا – يريد الحرتين – أهل بيت أفقر من أهل بيتي، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال: **(أطعمه أهلك)**.

٥ – ومن أدلة اختلاف الفتوى حسب الأشخاص ما أخرجه الإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء شاب فقال يا رسول الله أقبل وأنا صائم فقال: «لا». فجاء شيخ فقال يا رسول الله أقبل وأنا صائم قال «نعم». فنظر بعضنا إلى بعض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(قد علمت نظر بعضكم إلى بعض إن الشيخ يملك نفسه)**[2].

٦ – عمل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه من ترك إقامة حد السرقة وذلك عام الرمادة حينما حدثت أزمة ومخمصة كبرى سنة ١٨ هـ حيث أخرج الإمام مالك في الموطأ عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقًا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فأمر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ثم قال عمر أراك تجيعهم. ثم قال عمر والله لأغرمنك غرما يشق عليك ثم قال للمزني كم ثمن ناقتك فقال المزني قد كنت والله أمنعها من أربعمائة درهم. فقال عمر أعطه ثمانمائة درهم[3]. فبعدما ثبت لعمر رضي الله عنه ما يوجب القطع على هؤلاء ثم أمر بالتنفيذ فإنه رضي الله عنه يوقف ذلك التنفيذ عندما ظهر له ما يدرأ به الحد عنهم، وهو أنهم جاعوا فأخذوا مال الغير، وذلك لفهمه العميق الدقيق أن القطع عقاب للجاني من غير حاجة ولو كانت الأحكام كلها ومنها الحدود يتبع فيها النص المجرد لما ساغ له رضي الله عنه وهو من أعلم خلق الله بشرع الله أن يخالف قوله تعالى: **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** [المائدة: ٣٨].

٧ – قول علي رضي الله عنه وأمره لأهل البصرة – وهو الذي يدور حول صلب هذا البحث – والذي لو تأمله وتفكر به أهل العلم والاختصاص لوجدوا هذا المعنى من جواز التغير في الفتوى حسب أحوال

---

[1] هو الزنبيل وعاء يُجتنى فيه النخل يسع خمسة عشر صاعا إلى عشرين.
[2] المسند جـ 2ص220.
3 الموطأ جـ2ص748. الإمام مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي دار إحياء التراث العربي – مصر.

الناس فقد خطب ابن عباس رضي الله عنه في آخر رمضان على منبر البصرة فقال: أخرجوا صدقة صومكم فكأن الناس لم يعلموا فقال: من ها هنا من أهل المدينة قوموا إلى إخوانكم فعلموهم فإنهم لا يعلمون فرض رسول الله – صلى الله عليه وسلم – هذه الصدقة صاعًا من تمر أو شعير أو نصف صاع من قمح على كل حرّ أو مملوك ذكر أو أنثى صغير أو كبير، فلما قدم عليٌّ رضي الله عنه رأى رخص السعر قال: قد أوسع الله عليكم فلو جعلتموه صاعًا من كل شيء. قال ابن حجر: فدل على أنه كان ينظر إلى القيمة في ذلك[1].

٨ – ومن ذلك أيضًا ما جاء عن أبى سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنا نخرج إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حر أو مملوك صاعًا من طعام أو صاعًا من أقط أو صاعًا من شعير أو صاعًا من تمر أو صاعًا من زبيب فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية حاجًا أو معتمرًا[2] فكلم الناس على المنبر فكان فيما كلم به الناس أن قال: إني أرى أن مدين من سمراء الشام[3] تعدل صاعًا من تمر فأخذ الناس بذلك)[4].

لما سبق من الأدلة وغيرها كثير نص الفقهاء على قاعدة فقهية وهي: (لا ينكر تغير الأحكام بتغيّر الأزمان) بمعنى لا ينكر تغير الأحكام بتغير عرف أهلها وعادتهم، فإذا كان عرفهم وعادتهم يستدعيان حكمًا ثم تغير إلى عرف وعادة أخرى فإن الحكم يتغير إلى ما يوافق ما انتقل إليه عرفهم وعادتهم[5] وبتغير الأزمان تتغير احتياجات الناس، وبناء على هذا التغير يتبدل أيضا العرف والعادة وبتغير العرف والعادة تتغير الأحكام.

وقال ابن القيم: (ومن أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمنتهم وأحوالهم وقرائن أحوالهم فقد ضل وأضل وكانت جنايته على الدين أعظم من جناية من طبب الناس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهم وأزمنتهم وطبائعهم بما في كتاب من كتب الطب على أبدانهم بل هذا الطبيب الجاهل وهذا المفتي الجاهل أضر ما على أديان الناس وأبدانهم)[6]. وقال عن معرفة الناس وأحوالهم: (فإنه إذا لم يكن فقيها في الامر، له معرفة بالناس، تصور له الظالم بصوره المظلوم وعكسه،

---

[1] فتح الباري جـ3ص374.
[2] وهو يومئذ خليفة.
[3] أي القمح الشامي.
[4] أخرجه أبو داود كتاب الزكاة باب كم يؤدى في صدقة الفطر جـ1ص507. كذا الترمذي وقال وهذا حديث حسن صحيح. كتاب الزكاة باب ما جاء في صدقة الفطر جـ3ص59.
[5] شرح القواعد الفقهية ص227أحمد بن الشيخ محمد الزرقا.
[6] إعلام الموقعين عن رب العالمين جـ3ص78، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار الجيل - بيروت، 1973.

والمحق بصورة المبطل وعكسه، وراج عليه المكر والخداع والاحتيال، وتصور له الزنديق في صورة الصدّيق والكاذب في صورة الصادق ولبس كل مبطل ثوب زور تحتها الاثم والكذب والفجور- وهو لجهله بالناس واحوالهم وعوائدهم وعرفياتهم لا يميز هذا من هذا بل ينبغي له ان يكون فقيها في معرفة مكر الناس وخداعهم واحتيالهم وعوائدهم وعرفياتهم فإن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال وذلك كله من دين الله)[1].

وفي ضوء ما مضى يخرج فريق من الناس كل عام في شهر رمضان بالقول أن من لا يدفع زكاة الفطر على أصلها المنصوص عليه فزكاته غير صحيحة!! بناء على قول جمهور الفقهاء...

أوما علم هؤلاء أن من قال بالقيمة اليوم – وهي الأنفع لفقراء زماننا – لم يقله هكذا بالهوى من عنده وإنما قاله على ضوء مذهب أساس معتبر في المذاهب الأربعة وهو مذهب الفقهاء الحنفية...

أوما علم هؤلاء أن فقهاء الحنفية لم يتجرؤوا على دين الله ويقولوا هذه المسألة من عندهم، وإنما ساقهم إلى ذلك الدليل...

روي عن أبي يوسف أنه قال: الدقيق أحب إلي من الحنطة، والدراهم أحب إلي من الدقيق، والحنطة، لأن ذلك أقرب إلى دفع حاجة الفقير[2]. ونقل مثل قول الحنفية – دفع القيمة – عن جماعة من أهل العلم منهم الحسن البصري[3] وعمر بن عبد العزيز والثوري[4] ونقل عن جماعة من الصحابة أيضًا وهذا القول يحقق مصلحة الفقير في أكثر الأحيان وخاصة في هذا الزمان لذا لا يمكن أن نضيق على الناس ونحجّر واسعًا وأن نجبر الناس على دفع الطعام العيني إلى الفقراء الذين لا يحتاجون في الغالب إلى هذا الطعام وإنما يحتاجون قيمتها النقدية كي يشتروا لأنفسهم ما يحتاجون، ولو أُعطي الفقراء أنواعًا عديدة من الطعام فهل سيفي ذلك بحاجتهم أم إنهم سيضطرون لبيعه أو بيع بعضه للتجار بأقل من سعره في السوق لأجل شراء ما يحتاجونه من كساء ودواء وسوى ذلك، أو أنهم سيضطرون للمسألة يوم العيد لأجل تحصيل حاجاتهم.

---

[1] إعلام الموقعين عن رب العالمين جـ4ص205.

[2] بدائع الصنائع ج2ص72.

[3] الحسن بن أبي الحسن البصري: ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه وروي أن أمه كانت خادمة لأم سلمة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم، وربما بعثتها في حاجة فيبكي الحسن فتناوله ثديها، فرأوا أن تلك الحكم التي رزقها الحسن من بركات ذلك. توفي بالبصرة سنة عشر ومائة وهو ابن ثمانين سنة. عن طبقات الفقهاء لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروز أبادي ص87، دار الرائد العربي، بيروت 1970.

[4] سفيان أبو عبد الله الثوري الكوفي، ولد في سنة خمس وتسعين للهجرة كان إمامًا في علم الحديث وغيره من العلوم، وأجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته، وهو أحد الأئمة المجتهدين، قال سفيان بن عيينة: ما رأيت رجلًا أعلم بالحلال والحرام من سفيان الثوري. توفي بالبصرة أول سنة إحدى وستين ومائة. عن وفيات الأعيان لابن خلكان ج2 ص391.

وفي هذا الخصوص يذكر الشيخ محمد أديب كلكل الحموي الشافعي رحمه الله: (ولا بأس بتقليد الحنفية بدفع القيمة لأنها أنفع للفقير في هذا العصر، وتحقق له الغاية المطلوبة من مشروعية صدقة الفطر)[1].

ويُؤيد قول جواز دفع القيمة في زكاة الفطر عند الحنفية:

١ – ما أخرجه البيهقي[2] عن ابن عمر قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرج زكاة الفطر عن كل صغير وكبير وحر ومملوك صاعًا من تمر أو شعير قال وكان يؤتى إليهم بالزبيب والأقط فيقبلونه منهم وكنا نؤمر أن نخرجه قبل أن نخرج إلى الصلاة فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقسموه بينهم ويقول أغنوهم عن طواف هذا اليوم. إذا فهو ليس بالإغناء المطلق وإنما هو إغناء مقيّد لأن زكاة الفطر وضعت لمثل هذا الإغناء. قال ابن عابدين: والأمر في حديث أغنوهم محمول على الاستحباب[3]. وقال صاحب البدائع: والإغناء يحصل بالقيمة بل أتم وأوفر، لأنها أقرب إلى دفع الحاجة[4].

٢ – ومنها: أن أخذ القيمة في الزكاة ثابت عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن جماعة من الصحابة. فمن ذلك ما ورد عن طاووس قال معاذ رضي الله عنه باليمن: ائتوني بعرض ثياب آخذه منكم مكان الذرة والشعير[5].

وفي رواية: ائتوني بخميس أو لبيس[6] آخذه منكم مكان الصدقة فانه أهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة[7]. فالشاهد في قول معاذ رضي الله عنه: (وخير للمهاجرين بالمدينة).

وقد عنون الإمام البخاري في صحيحه فقال: باب العرض في الزكاة وقال طاووس قال معاذ رضي الله عنه لأهل اليمن ائتوني بعرض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة.

---

[1] الفقه المبسط ص303.

[2] مر تخريجه وأن في إسناده أبو معشر قال عنه ابن حجر: ضعيف من السادسة .

[3] حاشية رد المحتار جـ2ص394. وإنما كان الأمر على الاستحباب لجوازه قبل يوم العيد.

[4] جـ2ص73.

[5] السنن الكبرى للبيهقي جـ4ص113. وذكره أبو عبيد القاسم بن سلام ص55. الأموال أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: 224هـ) دار الفكر. - بيروت.

[6] ثوب خميس هو ثوب طوله خمسة أذرع، وقيل سمي بذلك لأن أول من عمله الخميس ملك من ملوك اليمن. وقال عياض: ذكره البخاري بالصاد، وأما أبو عبيدة فذكره بالسين، قال أبو عبيدة: كأن معاذا عنى الصفيق من الثياب. وقال عياض: قد يكون المراد ثوب خميص أي: خميصة، لكن ذكره على إرادة الثوب. وقوله" لبيس أي: ملبوس فعيل بمعنى مفعول.

[7] السنن الكبرى للبيهقي جـ4ص113.

وقال الحافظ ابن حجر ناقلاً عن ابن رشيد[1] قوله: وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم لكن قاده إلى ذلك الدليل. وفعل معاذ مع إقرار النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك يدل على جواز ومشروعية القيمة في الزكاة وصدقة الفطر زكاة بلا خلاف[2].

وعلى ما سبق فإن من يتقدم بالفتوى للناس ينبغي أن يراعي أحوالهم وزمانهم ومكانهم فإن كان النافع لهم البقاء على أصل ما ورد في زكاة الفطر قدم لهم قول جمهور الفقهاء، وإن كان الأنفع لهم قول الفقهاء الحنفية المؤيد بالدليل في زمانه صلى الله عليه وسلم فليقل خيراً أو ليصمت.

[1] ابن رشيد: الإمام المحدث محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر الفهري السبتي، قال لسان الدين بن الخطيب في تاريخ غرناطة: كان فريد دهره عدالة وجلالة وحفظا وأدبا عالي الاسناد صحيح النقل تام العناية بصناعة الحديث قيما عليها بصيرا بها محققا فيها ذاكرا للرجال فقيها ذاكرا للتفسير ...حسن الخلق كثير التواضع مولده سنة سبع وخمسين وستمائة بسبتة ومات بفاس في محرم سنة احدى وعشرين وسبعمائة. ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي تأليف تلميذه الحافظ ابي المحاسن الحسيني الدمشقي ص355.دار احياء التراث العربي.

[2] فتح الباري جـ3ص312.

هل تساعد الولايات المتحدة الأمريكية اسرائيل على الانتحار؟

د. منير الشواف

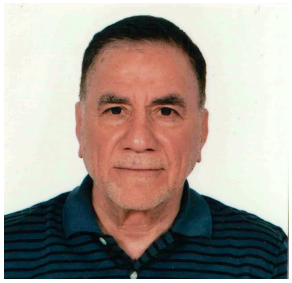

إن عملية حماس في ٧/ اكتوبر/٢٠٢٣ على الفضاء الجغرافي والسياسي لغزة له أبعاد حيرت المراقبين السياسين في نتائجها، فهناك من قال إنه يوجد اليوم التالي الذي على أثره ستكون هدنة مؤقتة تؤدي إلى حل الدولتين "فلسطين واسرائيل" والخلافات حول مراحل تجسيد هذه الدولة، هل تكون منزوعة السلاح تحت المراقبة الدولية أو الأقليمية أم دولة مستقلة ذات سيادة؟ ومنهم من قال إنه لا يوجد يوم تالي.

بل هناك "اليوم الأخير" الذي سينتج عنه تفكيك دولة اسرائيل كمرحلة أولى لزوالها وانتهائها ككيان يهودي مستقل بموجب المسببات والظواهر التالية:

- تغير لهجة الأمريكان والأوربيين والعالم من لهجة المؤيدين لإسرائيل في رد فعلها الجنوني الدموي اللاانساني، إلى لهجة موضوعية قامت على أثرها مظاهرات في كل بلاد العالم الغربي تشجب مبالغة اليهود في رد فعلهم الذي تجاوز حد الانسانية، في قتل وتدمير كل مظاهر الحياة في غزة "الحيوان والبشر والحجر". هذه هي المرة الأولى منذ تأسيس ما يسمى باسرائيل يقف العالم جماهيرياً صفاً واحداً ليس يشجب بل يحتقر هذا العنف الحيواني ويطلب من اسرائيل وقف اطلاق النار واللجوء إلى المفاوضات السلمية لحل مشكلة الرهائن.
- هناك أصوات أمريكية وأوربية واسرائيلية شعبية وشبه رسمية ومن يهود العالم تطالب ليس بنظام الدولتين "اسرائيل–فلسطين" كما هي السياسية الأمريكية الآن بل تعتقد أنه آن الأوان لإنهاء دور دولة اسرائيل وتفكيكها بالطريق السياسي، وذلك لانتفاء حاجة النظام العالمي إلى وجودها، حيث أصبحت عبئاً على يهود العالم وعلى النظام العالمي المتوقع ولادته قريباً، وحتى لا ينتهي استمرار الوضع الحالي

إلى تدميرها وتدمير الشرق الأوسط، هذا ما صرحت به كثير من الصحف الأمريكية والاسرائيلية **بأن الحل الطبيعي هو اختفاء دولة اسرائيل.**

إن المتابع لمراحل تأسيس دولة اسرائيل لا يستغرب هذا المطلب لما يلي:

- قامت دولة اسرائيل بموجب قرار سياسي من الأمم المتحدة، ويمكن أن تنتهي بموجب قرار دولي كما هو في كتاب "بنيامين نتنياهو" "مقعد تحت الشمس" حيث ذكر أن إقامة اسرائيل كانت بموجب قرار دولي، والخطر إذا تغيرت الظروف وآن الأوان لقرار دولي يقتضي زوالها، هذا ما فهمه من مسؤول كبيرة بوزارة الخارجية الأمريكية بعد تناول الكأس العاشر.
- اسرائيل جزء من منظومة شرق أوسط "سايكس بيكو" الذي كان نتيجة لمؤتمر وزراء خارجية عدة دول أوربية المنعقد عام ١٩٠٥ برئاسة رئيس الوزراء البريطاني "كامبل بانرمان" وهو أخطر مؤتمر حصل لتدمير العرب والمسلمين، وكان هدفه **"تجزئة الأمة ومنعها من النهوض وإبقاؤها رهينة لمصالح الدول الكبرى"** وانعقد بين عامي "١٩٠٥-١٩٠٧" في لندن تمهيداً لسقوط الدولة العثمانية والتي أطلقو عليها لقب "الرجل المريض" ولتقطيع أوصالها والسيطرة الفكرية والسياسية والعسكرية على مخلفاتها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، فكان لا بد من زرع عنصر غريب في هذه المنطقة المتجانسة لمنع توحيدها في المستقبل وعودتها إلى وضعها الطبيعي، كونها بقيت دولة واحدة وكياناً واحداً لأكثر من اثني عشر قرناً.
- كانت بريطانيا رأس الخبث والخبائث قد جندت رجلها اليهودي بتنسيق مع الكنيسة الانجيلية "السيد روتشليد" ليقترح على اليهود قبولهم بكيان لهم يمارسون شعائرهم الدينية في فلسطين، باعتبارها أرض الميعاد بالنسبة للعهد القديم. وصرف النظر عن كيان لليهود في أوغندا أوكينيا أو كندا، يتخلص اليهود بموجبه من الظلم الذي وقع عليهم من جراء سحق الكنيسة المسيحية لهم في كل دول أوربا لقرون عديدة، وزاد على ذلك المذابح الألمانية المبالغ بها التي وقعت عليهم على أثر الحرب العالمية الثانية وخلالها، رداً على تآمرهم على الرايخ الثاني الألماني الامبراطوري في الحرب العالمية الأولى.
- نتج عن وقوع اليهود ضحية تآمر الكنيسة "الانجليكانية" أن قبلوا بدولة لهم على جزء من أرض فلسطين التاريخية بغرض أن تكون حجر عثرة أمام نهوض العرب والمسلمين إلى الأبد، علماً أن غاية

الكنيسة الانجليكانية "البروتستانتية" هي حشرهم جميعاً في أرض الميعاد كما يعتقدون لتكون هناك نهايتهم الأبدية كما هو في كتاب "يد الله" للكاتبة الأمريكية "غريس هالسلي"، حيث شرحت بشكل مسهب أن مساعدة اليهود في دولتهم من أجل تسريع قيامة المسيح عليه السلام الذي سيقضي عليهم جميعاً في معركة "هرمجديون" باستثناء مائة وأربعون ألف نسمة فقط، وإن الكنيسة البروتستانية التي يتزعمها ملك بريطانيا تهدف من وراء ذلك إلى التعجيل في قيامة المسيح الثانية حيث يقوم ويقضي على الأشرار "اليهود" بعد أن يتم إعادة بناء هيكل سليمان عليه السلام.

بذلك تجتمع مصلحة الكنيسة مع أحلام وأوهام اليهود، فيعود بناء الهيكل بالنسبة لليهود، ويقوم المسيح عليه السلام، ولكن النتيجة تكون والانتقام منهم عقوبة دنيوية لزعمهم أنهم قتلوا المسيح عليه السلام، هذا ما جاء في كتاب "التوق إلى هرمجديون" للقس واجنر حيث يقول: "هذه الأهداف السياسية توافقت مع أهداف وزارة الخارجية البريطانية واستنتج "واجنر" أن اللورد البريطاني شافت سيري (١٨٠١ – ١٨٨٥) الذي يدعو إلى هجرة اليهود إلى فلسطين ليصنعوا دولة اسرائيل ويعيدوا بناء هيكل سليمان، **كان يكره اليهود ويصفهم بأنهم ذوو قلوب سوداء، وأنهم غارقون في الأثم والانحلال الخلقي وفي جهل بالمسيح ومملكة الرب**، وهذا يؤيد بأن السياسة البريطانية كانت اللاعب الأساسي في قيام دولة اسرائيل.

- أكمل الأمريكيون المخطط البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية عندما استغلوا التيار البروتستاني الأمريكي بواسطة مفكرين وقساوسة ودعاة أمثال: فولويل – ليندسي – بات روبرتسون – جون هانجي – كين بوغ لتزعم تيار ديني بلغ متابعيه حوالي / ٦٠ / مليون، جيشوهم جميعاً بواسطة مئات الإذاعات والمعاهد والندوات ليقبلوا فكرة أنه لا بد من دعم اليهود في فلسطين حتى يعيدوا بناء هيكل سليمان الذي يسبق قيامة المسيح الثانية عليه السلام، حتى يقوم ويقتل الأشرار وينهيهم من الوجود كما يقول القسيس "براد وسكوفيلد" اقتباس " إن عودة المسيح ضرورية جداً ولذلك لا بد من المساعدة لإعادة اسرائيل إلى الوجود ولا بد من معركة "هرمجديون" في فلسطين **الذي يغلب فيها المسيح والمسيحيون على الأشرار ويجلس المسيح على عرش الملك داوود** مما تقدم يفهم أن **الدعوة المسماه الأنجيلية الأصولية البروتستانتية هي دعوة سياسية وليست دينية** كما هو ظاهر الحال،

ووراء هذه الدعوة سياسيون ورجال أعمال استطاعوا تسخير رجال دين مسيحين ويهود من أجل استغلال اليهود والسذج والبسطاء من البروتستانت لخدمة المصالح الرأسمالية الكبرى في العالم، والغاية خدمة المصالح الأمريكية والبريطانية ومصالح الكنيسة، لإنهاء اسرائيل كدولة واليهود كشعب، ومن ثم إنهائهم ليس بقيامة المسيح الثانية كما يزعمون، وهم بالأساس علمانيون لا يؤمنون، بهذه القيامة بل المقصود إنهاء اليهود كشعب واسرائيل كدولة نظراً لعدم الحاجة إليهم أكثر من ذلك، ولانتهاء الغاية من تأسيس دولتهم، حيث كما يقولون لا عداوة دائمة ولا صداقة دائمة بل مصالح متغيرة.

- عبر عن هذا الواقع المذكور تصريحات كبار السياسين والصحافيين في العالم بدءاً من الرئيس الأمريكي بايدن الذي زعم بأن كل حاملات الطائرات والبارجات التي استقدمها للمنطقة هي من أجل **منع انتشار ظاهرة غزة في الشرق الأوسط** وكذلك سياسيون يهود وعلى رأسهم نتنياهو ووزير خارجيته وكل الأساسيون في حكومته وجنرالات زعموا جميعهم أنهم يحاربون نيابة عن العالم المتحضر لأن انتشار أحداث غزة تجعلهم جميعاً في خطر وإزالة حضارتهم من الوجود.

السؤال هل معارضة الولايات المتحدة لأي وقف دائم لإطلاق النار يدخل تحت سياستها لإنهاء دولة اسرائيل وسوقها إلى جهنم الشرق الأوسط الواسع والفوضى الخلاقة، حيث تكون نهاية أي تجمع سياسي لليهود إلى الأبد، في هذه الظروف الدولية المعقدة التي يعانيها العالم من جراء إرهاصات النظام العالمي الجديد والمتوقع وأثره على الشرق الأوسط، حيث قررت أمريكا إنهاء شرق أوسط سايكس بيكو والعبور إلى الشرق الأوسط الواسع "الكبير" كما هي تصريحات وزيرة خارجية أمريكا عام ٢٠٠٤ السيدة "كوندليزارايس" **"متجاوزة بذلك الشرق أوسط الجديد الذي دعا إليه اسحاق رابين وأدى إلى تغييبه عن الساحة أمام الشرق الأوسط الواسع الأمريكي** وانسحاب الدعوة الأوربية من دعوة الاتحاد من أجل المتوسط.

إنها الفوضى الخلاقة التي تفرض ولادة شرق أوسط واسع يساعد على تحجيم دور الصين القادم، مهما بلغت الخسائر، ولو أدى ذلك إلى إنهاء مرحلة الحاجة لدولة اسرائيل، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود توافق أمريكي صيني وعدم ممناعه روسيه وقبول أوروبي بالإكراه، وهذه معالم النظام العالمي الجديد.

تعزيز استقلالية البنوك المركزية لحماية الاقتصاد العالمي [1]

كريستالينا غورغييفا

المدير العام لصندوق النقد الدولي

تكتسب الاستقلالية أهمية حاسمة في كسب المعركة أمام التضخم وتحقيق استقرار النمو طويل المدى، ولكن صناع السياسات يواجهون مخاطر من الوقوع تحت طائلة الضغوط وسط موجة من الانتخابات هذا العام.

تواجه البنوك المركزية اليوم الكثير من التحديات التي تؤثر على استقلاليتها. فهناك مطالبات متزايدة بتخفيض أسعار الفائدة، حتى ولو كان هذا متأخراً، ومن المرجح أن تشتد كثافة المطالبين مع قيام نصف سكان العالم بالتصويت هذا العام، بينما مخاطر التدخل السياسي في صنع القرارات في البنوك وتعيينات المسؤولين فيها آخذة في التزايد. وعلى الحكومات والبنوك المركزية مقاومة هذه الضغوط.

ما أهمية ذلك؟

دعونا ننظر فيما حققته البنوك المركزية المستقلة في السنوات الأخيرة. لقد تمكنت البنوك المركزية من تجاوز الجائحة بفعالية، فأطلقت عنان التيسير النقدي بقوة مما ساعد على تجنب وقوع انهيار مالي عالمي وعجَّل بالتعافي.

ومع تحول التركيز نحو استعادة استقرار الأسعار، اتخذت البنوك المركزية خطوة صحيحة نحو تشديد السياسات النقدية، وإن اختلف أفقها الزمني. وقد ساعدت استجابتها في الحفاظ على ثبات التوقعات التضخمية في معظم البلدان حتى مع ارتفاع الأسعار وبلوغها مستويات عالية لم تصل إليها منذ عدة عقود. وكانت الأسواق الصاعدة متصدرة التشديد في وقت مبكر وبقوة، مما عزز مصداقيتها.

وكانت نتيجة هذه الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية هي انخفاض التضخم إلى مستويات يمكن التعامل معها والحد من مخاطر الهبوط العنيف. ولم تضع المعركة أوزارها بعد، فالفضل الكبير في نجاحها حتى الآن يرجع إلى الاستقلالية والمصداقية اللتين بناهما كثير من البنوك المركزية على مدار العقود الماضية.

[1] مدونة صندوق النقد الدولي، ٢١ مارس ٢٠٢٤، Link

والنجاح في الآونة الأخيرة في خفض التضخم يتناقض بشكل حاد مع عدم الاستقرار الاقتصادي الذي كان سائدا أثناء فترة ارتفاع التضخم في سبعينات القرن العشرين. فلم تكن لدى البنوك المركزية آنذاك صلاحيات واضحة تكفل منح الأولوية لاستقرار الأسعار، أو قوانين واضحة تحمي استقلاليتها. ونتيجة لذلك، كانت غالبا ما تواجه ضغوطا من رجال السياسة لخفض أسعار الفائدة عندما يكون التضخم مرتفعا.

وكان الجميع متضررا من هذه الحقبة من ارتفاع التضخم والانتعاش والكساد لا سيما من كانوا يعيشون على دخل ثابت الذي رأوا دخولهم الحقيقة ومدخراتهم تتآكل. ولم يُكتب النجاح في الحد من التضخم إلا في منتصف الثمانينات عندما مُنِحَت البنوك المركزية الدعم السياسي لمكافحة التضخم بقوة.

قياس التأثير

تبرهن البحوث المستفيضة، بما فيها بحثنا، على الأهمية البالغة لاستقلالية البنوك المركزية.

ويتبين من دراسة أجراها صندوق النقد الدولي تتناول عشرات البنوك المركزية خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٢١، أن البنوك التي حصلت على درجات عالية في الاستقلالية كانت أنجح من غيرها في إبقاء توقعات الناس بشأن التضخم تحت السيطرة، مما ساعد على بقاء التضخم في مستويات منخفضة. وللاستقلالية أهمية بالغة، كما أصبحت سائدة على نطاق أوسع بين البلدان على كل مستويات الدخل.

وأجرى صندوق النقد الدولي دراسة أخرى تتتبع ١٧ من البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية على مدار المائة عام الماضية تفحص عوامل منها: الاستقلالية في صنع القرار، ووضوح الصلاحيات، واحتمالات إرغامها على إقراض الحكومة. وتوصلت كذلك إلى أن زيادة الاستقلالية ترتبط بتحسن نتائج التضخم كثيرا.

الاستقلالية تؤتي ثمارها

زيادة استقلالية البنوك المركزية تقترن بانخفاض التضخم.

100 عام من استقلالية البنوك المركزية والتضخم في أمريكا اللاتينية

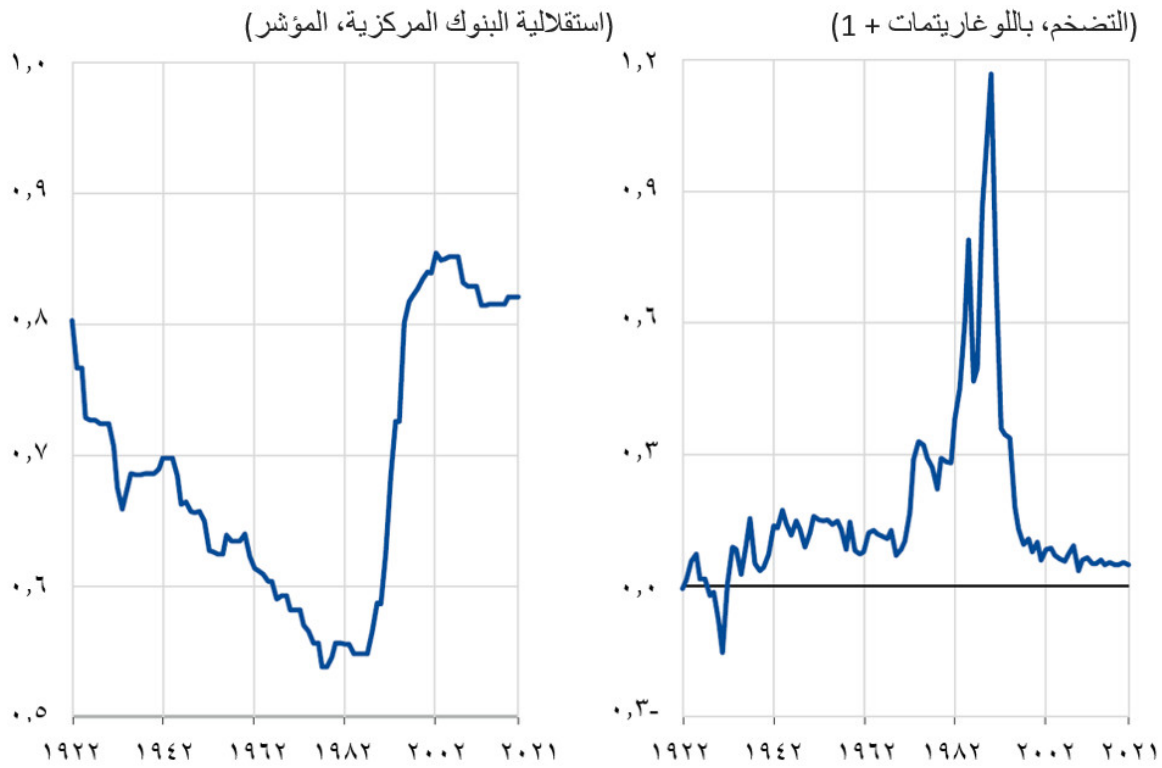

المصدر: تشريعات البنوك المركزية، وتقرير "الإحصاءات المالية الدولية" وبيانات "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادرة عن صندوق النقد الدولي. للاطلاع على التفاصيل، راجع ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي رقم 2022/186.

ملحوظة: مُعامِل الارتباط بين المتغيرين هو -0.5069.

IMF

وخلاصة القول بوضوح هي أن استقلالية البنوك المركزية مهمة لتحقيق استقرار الأسعار، واستقرار الأسعار مهم لاتساق النمو على المدى الطويل.

ولكن التأثير على القوة الهائلة في المجتمعات الديمقراطية يستلزم كسب الثقة. والبنوك المركزية يجب أن تكسب تلك الثقة كل يوم من خلال الحوكمة القوية والشفافية والمساءلة والاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية.

فقوة الحوكمة تساعد على وضوح مسار السياسة النقدية وقيامها على أساس تحقيق الأهداف طويلة المدى المنوطة بها، بدلا من التركيز على المكاسب السياسية قصيرة المدى. وهي تبدأ بصلاحية تشريعية واضحة تنص على أن الهدف الرئيسي هو استقرار الأسعار.

وحتى إذا مُنِحَ توفير الوظائف نفس القدر من الأهمية – كما هو حال الصلاحية المزدوجة للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي – فقد أدرك المشرعون أن استقرار الأسعار يساعد على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى دعم الوظائف.

وقوة الحوكمة والاستقلالية تعني أنه ينبغي للبنوك المركزية التحكم في ميزانياتها والسيطرة على العاملين لديها، وألا تتخلى عن ذلك بسهولة بناء على آرائها بشأن السياسات أو إجراءات تُتخذ ضمن الصلاحية القانونية.

وبالمقابل، يجب أن تكون المساءلة كما ينبغي وأن تتسم بالشفافية.

فينبغي لها أن تشرح بانتظام كيف تسعى من خلال إجراءاتها للمُضي قُدُما نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في التشريعات، من خلال تقارير مفصلة والشهادة أمام المشرعين على حد سواء. ولأن قرارات البنوك المركزية تؤثر على الجميع تأثيرا عميقا، ينبغي أن تواصل البنوك المركزية والحكومات العمل لرفع معدلات الإلمام بالأساسيات الاقتصادية حتى يتمكن الناس من أن يصبحوا جزءا من الحوار بشأن السياسات.

وتعتمد الثقة في نهاية المطاف على نجاحها في تحقيق استقرار الأسعار، وضمان بقاء النظام المالي مستقرا.

احترام الاستقلالية

تقع على عاتق السلطات الحكومية الأخرى مسؤوليات واضحة لمساعدة البنوك المركزية على تحقيق أهداف المهام المنوطة بها وتجاوز المخاطر أمامها. ولا يقتصر ذلك على القوانين التي تنادي بالاستقلالية، وإنما يعني كذلك العمل بنص هذه القوانين وروحها.

ويعني كذلك مراعاة تأثير السياسات الأخرى على وظيفة البنوك المركزية. وسن سياسات المالية العامة الحريصة التي تحافظ على استدامة القدرة على تحمل الديون ما يساعد على الحد من مخاطر "هيمنة المالية العامة" أي الضغط على البنك المركزي ليقدم تمويلا بتكلفة منخفضة إلى الحكومة، وهو ما يؤجج

التضخم في نهاية المطاف. ويتيح الحرص المالي كذلك حيزا أكبر في الميزانية لدعم الاقتصاد عند الحاجة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وتتمثل إحدى مسؤوليات الحكومة الأخرى التي عادة ما تكون مشتركة مع البنوك المركزية في المحافظة على قوة النظام المالي وحسن تنظيمه.

فالاستقرار المالي يعود بالمنفعة على الاقتصاد كله ويحد من مخاطر إحجام البنوك المركزية عن رفع أسعار الفائدة خوفا من التسبب في حدوث انهيار مالي. وكانت الإجراءات التي اتُخِذَت منذ الأزمة المالية العامة لتعزيز المؤسسات المالية، بما في ذلك في الأسواق الصاعدة، قد سمحت للبنوك المركزية برفع أسعار الفائدة بصورة حادة دون إضعاف النظام المالي. ويجب أن نحافظ على هذا الإنجاز العظيم.

وعندما تقوم البنوك المركزية وكذلك الحكومات بأدوارها كما ينبغي، رأينا سيطرة أكبر على التضخم، ونتائج أفضل في تحقيق النمو وتوفير الوظائف، وشهدنا انخفاض المخاطر على الاستقرار المالي.

وصندوق النقد الدولي على استعداد لمساعدة صناع السياسات على مواجهة هذه التحديات. وندعم استقلالية البنوك المركزية بقوة، ونقدم مساعدة فنية مصممة خصيصا للبلدان الأعضاء التي تعمل على تحسين الحوكمة والأطر القانونية. ونجعل الاستقلالية ركيزة صريحة في بعض برامج التمويل التي يدعمها الصندوق، حيث نتفق مع الأعضاء على إجراءات لقياسها والوصول إليها.

ولتعزيز هذا العمل، استحدثنا طريقة جديدة بهدف قياس الاستقلالية بناء على أهم جوانبها، حسب آخر مسوحنا للبنوك المركزية.

ومن أجل تعزيز المساءلة، أعددنا مدونة الشفافية التي تساعد البنوك المركزية على تقييم ممارساتها وتحسينها.

وبالعمل معا، يمكن للبنوك المركزية وقادة الحكومات والمشرعين والناس المحافظة على البنوك المركزية وتقويتها لكسب المعركة أمام التضخم اليوم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو لسنوات قادمة.

وسيعود ذلك بالمنفعة على الجميع، على المتقاعد الذي يعيش على دخل ثابت، وصاحبة المشروع الصغير التي تحاول أن تبني شركتها؛ وكل مجتمع قد يواجه قلاقل عندما يخرج التضخم عن نطاق السيطرة.

ويجب علينا، في مواجهة هذه الدرجة العالية من المخاطر الحفاظ على استقلالية البنوك المركزية وتعزيزها.

الفرنك الإفريقي : وصاية فرنسية طال أمدها[1]

الحسين الشيخ العلوي
باحث وأكاديمي موريتاني

الفرنك الإفريقي CFA هو اسم العملة الموحَّدة ل ١٤ دولة إفريقية عضوة في منطقة الفرنك الإفريقي ١٢ دولة منها كانت سابقًا مستعمرات فرنسية بالإضافة إلى غينيا بيساو (مستعمرة برتغالية سابقة) وغينيا الاستوائية (مستعمرة إسبانية سابقة).

تضم منطقة الفرنك الإفريقي مجموعتين نقديتين، هما :

١. الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا UEMOA، ويضم ٨ دول، هي : بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوغو، وقد أنشئ في داكار (السنغال)، في ١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، ومقره في واغادوغو (بوركينا فاسو) وخَلَفًا للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا UMOA الذي أُنشئ في عام ١٩٦٣ .

٢. المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا CEMAC، وتضم ٦ دول، هي : الكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى والكونغو والغابون وغينيا الاستوائية وتشاد . تأسست هذه المجموعة، في ١٦ مارس/ آذار ١٩٩٤، في مدينة انجمينا في تشاد، ودخلت حيز التنفيذ في يونيو/حزيران ١٩٩٩ . ويقع المقر الرسمي للمجموعة في بانغي عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى . وقد أُنشئت هذه المجموعة لتحل محل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا .

رأى الفرنك الإفريقي النور في يوم ٢٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٥، وهو اليوم الذي صادقت فيه فرنسا على اتفاقيات بريتون وودز وتم إعلان التكافؤ في صندوق النقد الدولي FMI تحت اسم "فرنك المستعمرات الإفريقية الفرنسية" وبضمان الفرنك الفرنسي وبتأطير من قبل وزارة الخزانة الفرنسية على اعتباره العملة الممكنة من خلال سوق الصرف الأجنبية من باريس مع الفرنك الفرنسي وفقًا لمعايير الحرية التامة للنقل داخل منطقة الفرنك . ويعتمد قانون العملة ISO Currency Codes رمز XAF للعملة المتداوَلة في وسط إفريقيا و XOF للعملة في غرب إفريقيا .

[1] نقلا عن موقع تشاد بالعربية، https://www.facebook.com/tchad.ar

للفرنك الإفريقي قيمة ثابتة مرتبطة باليورو: ١٠٠ فرنك إفريقي= ٠.١٥٢٤٤٩ يورو، أي ١ يورو = ٦٥٥.٩٥٧ فرنك إفريقي. وعلى الرغم أن قيمة الفرنك المتداول في وسط إفريقيا يساوي الفرنك المتداول في غرب إفريقيا إلا أنه لا يمكن استعمال عملة دول وسط إفريقيا في دول غرب إفريقيا وبالعكس. كما يبلغ التعداد السكاني لدول منطقة الفرنك الإفريقي ١٤٧.٥ مليون نسمة، والناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول يبلغ ١٦٦.٦ مليار دولار أميركي.

الاتحاد النقدي: متطلبات التكامل وعوائق الاتفاق

اجتاحت العالم برمَّته موجة من التفاؤل المفرِط بعُيد عقد من الزمن على نهاية الحرب العالمية الثانية إثر تسارع وتائر التنمية في العالمين الأول والثاني, وعزَّز من هذا الأمر البدايات المشجعة لظهور فاعلين اقتصاديين في جنوب شرق آسيا تحولوا لاحقًا إلى فاعلين ماليين في عقود قليلة, موجة التفاؤل هذه عجَّلت بقيام العديد من الاتحادات النقدية في أنحاء مختلفة من العالم لم يُعمَّر الكثير منها لافتقاره لشروط وظروف النشأة الصحيحة ولأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية متعددة ومتشعبة؛ حيث أنشئ معظمها وفقًا لقرار سياسي يدفعه الحماس والرغبة الأكيدة في المَنْعة وللعب دور اقتصادي يتجاوز الإمكانيات المادية واللوجستية للدول المشكِّلة لهذا الاتحاد أو ذاك! كل هذا مع تجاهل تام للعوامل الذاتية والموضوعية ودرجة تكامل اقتصادات الدول المكوِّنة للاتحاد. لذلك اختفى معظم تلك الاتحادات النقدية الواحدة تلو الأخرى ولم يتبقَّ حاليًا منها غير خمسة اتحادات نقدية: ثلاثة منها في القارة الإفريقية وواحد في أميركا الجنوبية والخامس في أوروبا، هي:

- مجموعة الفرنك الإفريقي (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا–المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا).
- الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا).
- الاتحاد النقدي لدول جنوب إفريقيا.
- مجموعة الكاريبي: السوق المشتركة في منطقة البحر الكاريبي.
- منطقة اليورو: الاتحاد النقدي الأوروبي.

وقد تم طرح عملة مشتركة في هذه الاتحادات النقدية باستثناء منطقتي الاتحاد النقدي لجنوب إفريقيا والكوميسا حيث تلعب عملة جنوب إفريقيا (الراند) دور العملة الموحَّدة في المنطقة الأولى بينما لا تزال

منطقة الكوميسا تفتقر إلى عملة موحَّدة. وفي حين طبَّقت منطقة اليورو سوقها المشتركة قبل إنشاء الوحدة النقدية، نفَّذت الاتحادات النقدية الأخرى تسلسلاً عكسيًّا حيث تعمل على تنفيذ التكامل الاقتصادي الشامل بعد انقضاء عدَّة عقود على دخول اتحاداتها النقدية حيز التنفيذ.

والاتحاد النقدي عادة ما يأتي استجابة لمتطلبات التكامل الاقتصادي لمنطقة متجانسة ومتكاملة اقتصاديًّا بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف, والمقصود به امتلاك المنطقة المتكاملة عملة واحدة أو مجموعة عملات مكفول لها حرية التحويل ومترابطة معا بواسطة أسعار صرف مثبتة في حين أنها تتمتع بحرية الحركة والتداول دون قيد أو شرط على صعيد المنطقة بأسرها ويلزم كذلك تثبيت المعروض من هذه العملة أو العملات على أساس قاعدة اتحادية أو بواسطة سُلطة أو هيئة تابعة للاتحاد، كما ينبغي أن تدخل قدرة المصارف التجارية على طرح النقود ضمن سلطة هيئةٍ اتحاديةٍ ما على شكل مجلس للعملة مُوكَل إليه ممارسة السيطرة أو الرقابة الكاملة في هذا المجال.

باحة الاستثمار المستقبلي

يرى العديد من الخبراء والاقتصاديين أن القارة الإفريقية ستشكِّل باحة الاستثمار المستقبلي الواعد لاسيما أن الأسواق الناشئة في القارة السمراء تشهد معدلات نمو مرتفعة فاقت نظيراتها في آسيا وأميركا اللاتينية.

تشكِّل قارة إفريقيا ثاني أكبر سوق بعد آسيا بتعداد سكاني تجاوز المليار نسمة، ويحتاج معظم دول القارة لاستثمارات ضخمة في البنية التحتية والخدمات, هذا مع وجود مجتمعات شابة غالبية سكانها تحت سنِّ الثلاثين؛ لذا يرى خبراء الاقتصاد أن شرق وغرب وجنوب ووسط القارة ستكون الوجهات المفضلة عالميًّا للاستثمار في العقود الثلاثة القادمة؛ فالقارة تتمتع بإمكانيات هائلة في مجال الزراعة، تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي كما يرى كثير من الخبراء؛ فهي تُشتَهر بمواردها المائية حيث يجري فيها العديد من الأنهار, التي منها: زامبيزي، وشيري، وبونغولا، ولونغوا، وأوغوي، ونهر ساند، وليبمبوبو، وروفيغي، وأوكافانغو، وماراً، وفكتوريا، وأوليفانتس، وأطولها نهر النيل الذي يبلغ طوله ٦٦٩٥ كم.

إن إفريقيا التي تتميز بموقعها الجغرافي، وبمساحة إجمالية تبلغ ٣٠،١٩٠ مليون كم مربع تمتلك أكبر مخزون للعديد من الثروات والمعادن الاستراتيجية، فمن بين ٥٠ معدنًا مهمًّا في العالم يوجد ١٧ معدنًا منها في إفريقيا باحتياطيات ضخمة، وهي تمتلك النسبة الأكبر من احتياطي "البوكسيت، والفروكروم،

والكوبلت، والماس، والذهب، والمنجنيز، والفوسفات، والمعادن البلاتينية، والتيتانيوم، والفاناديوم" . ونظراً لاتساع رقعة إفريقيا الجغرافية فإنها تتميز بتنوع أقاليمها المناخية، وبمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، وبمواسم زراعية متنوعة، وهو ما يجعل منها "بيئة ملائمة لزراعة وإنتاج جميع المحاصيل والحبوب والخضروات، وتُقدَّر نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها بحوالي ٣٥٪ من إجمالي مساحة القارة، يستغل منها ٧٪ فقط في الزراعة بشتى أنواعها، . . . ولا تزيد مساحة الزراعة المرويَّة في الجزء الواقع جنوب الصحراء من إفريقيا عن ٥٠ كيلو متراً مربعًا من إجمالي ٢٣ مليون كم٢" . إن الاستثمار في المجال الزراعي يعد من أفضل الخيارات التي تقدمها إفريقيا للمستثمرين للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي في إفريقيا .

وفي مجالات الطاقة ومصادرها، فإنه برغم ضخامة الطاقة الكهرومائية الكامنة الهائلة في إفريقيا، والتي تناهز ألفًا و ٧٥٠ تيرا واط ساعة، ورغم إمكان ضمان أمن الطاقة من خلال توليد الطاقة الكهرومائية، لا يُستغلُّ حاليًّا سوى نسبة ٥٪ من هذه الطاقة الكامنة .

وبالنسبة للنفط والغاز تعد المنطقةُ الأخيرةَ في العالم التي يوجد بها احتياطي هائل، ويُقدِّر الخبراء حجم النفط الإفريقي بين ٧٪ و ٩٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، أي ما يوازي ما بين ٨٠–١٠٠ مليار برميل خام؛ حيث تنتشر حقول النفط داخل القارة في كثير من دولها وعلى شواطئها الغربية، وهو أسهل وأسرع في استخراجه، وسهولة نقل الخام المتدفق من الآبار إلى سفن راسية عند السطح تقوم بأعمال التصفية والتكرير، بحيث تصبح مشتقاته جاهزة للتحميل والتصدير مباشرة، وهو ما يحقِّق وفراً اقتصاديًّا مشجِّعًا للمستثمرين، كما يعد النفط الخام المستخرج من إقليم خليج غينيا، من النوعية الممتازة .

منطقة الفرنك الإفريقي : لمصلحة من؟

من الناحية العملية، منطقة الفرنك الإفريقي حقيقة عبارة عن عملتين تخدمان منطقتين مختلفتين وتملكان بنكين مركزيين منفصلين ولكن المنطقتين تجنحان للتجارة معًا كمنطقة واحدة . وقد تم إنشاء المنطقتين بُعيد الحرب العالمية الثانية لتمكين المستعمرات الفرنسية من تصدير بضائعها إلى الدول الأوروبية .

رغم ضخامة السوق الإفريقية وتكامل اقتصاديات دولها إلا أن المبادلات التجارية البينية خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ بلغت فقط ١١٪ داخل المنطقة الإقليمية الواحدة من مجموع الصادرات, في حين

بلغت هذه الحصة ٢١٪ بالنسبة لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٥٠٪ بالنسبة لآسيا، و ٧٠٪ بالنسبة لأوروبا، وفي منطقة الفرنك الإفريقي بلغت هذه الحصة ١٢٪.

ورغم أن منطقة الفرنك الإفريقي أقدم الاتحادات النقدية في العالم حيث يتجاوز عمرها سبعة عقود (تحديداً ٧١ سنة!) إلا أنه الأضعف من بينها لاعتبارات عديدة يمكن تلخيصها في التالي:

١– ارتباط الفرنك الإفريقي باليورو

- يصبُّ هذا الأمر في مصلحة فرنسا والدول الأوروبية أكثر منه في مصلحة الدول الإفريقية؛ حيث يجعل هذا الارتباط اقتصادات دول منطقة الفرنك الإفريقي رهينة للسياسات النقدية التي تقررها البنوك المركزية الأوروبية وتحديداً البنك المركزي الفرنسي! كما يُخضع هذا الأمر منطقة الفرنك الإفريقي لتشريعات أوروبية لا تراعي خصوصية الواقع التنموي الإفريقي.
- التباين الكبير بين الاقتصادات الصناعية والديناميكية الأوروبية النشطة وبين اقتصادات دول منطقة الفرنك الإفريقي التي يعاني معظمها من اختلالات هيكلية وبنيوية حادة يجعل ميزان المدفوعات يميل لصالح فرنسا وأوروبا.
- الشروط المجحفة لحجم ودائع النقد الأجنبي التي تشترطها فرنسا لتغطية الكتلة النقدية للفرنك الإفريقي والتي كانت مقدَّرة ب ١٠٠٪ غداة استقلال دول منطقة الفرنك الإفريقي عن فرنسا وتم خفضها إلى ٦٥٪ سنة ١٩٧٣ – إثر ظهور بوادر انسحابات جماعية من منطقة الفرنك الإفريقي بعد خروج موريتانيا الناجح من المنطقة وإصدار عملتها المحلية– وتم تسقيف حجم ودائع النقد الأجنبي عند مستوى ٥٠٪ منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ (... وتتجاوز نسبة تغطية الإصدار النقدي للفرنك الإفريقي في الوقت الراهن بحسب المصرف المركزي الفرنسي ١١٠٪ بينما كان من المفترض تسقيفه عند حدٍّ ٢٠٪ على أكثر تقدير طبقًا للمعايير الدولية المتعارف عليها في هذا المجال من جهة وللاتفاقيات الدولية الموقَّعة بين فرنسا وبلدان منطقة الفرنك (تقرير ٢٠٠٩ لمنطقة الفرنك الصادر عن المصرف المركزي الفرنسي، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠)، من جهة أخرى.
- وجود ممثلين عن فرنسا في مجلسي إدارة البنكين المركزيين لمنطقة الفرنك الإفريقي وآلية اتخاذ القرار بهما تشل من قدرة هذين البنكين المركزيين على اتخاذ قرارات حاسمة في مصلحة دول المنطقة إذا تعارضت مع مصالح فرنسا في الإقليم.

٢– عدم وضع ضوابط على تحويلات النقد الأجنبي جعل دول المنطقة تخسر سنويًّا عشرات المليارات المهربة –وبشكل قانوني في الغالب– خارج دول منطقة الفرنك الإفريقي مما يحرم الأسواق المحلية لدول المنطقة من رساميل في غاية الأهمية لتمويل المشروعات التنموية.

٣– حجم ودائع النقد الأجنبي التي تلزم دول المنطقة بإيداعها لدى البنك المركزي الفرنسي يجعل دول المنطقة تخسر الاستفادة من عشرات المليارات من اليورو سنويًّا توظِّفها فرنسا في سدِّ عجزها المزمن!

الدور التثبيطي للفرنك الإفريقي

على الرغم من أن ارتباط الفرنك الإفريقي باليورو جنَّبه الانخفاض الذي شهده معظم عملات الأسواق الإفريقية الناشئة جرَّاء تباطؤ الطلب الصيني مؤخراً. وقد انخفض الفرنك الإفريقي ب ٨٪ مقابل الدولار ٢٠١٥ مقارنة ب ١٤٪ لعملة سِدِي الغانية، و ٢٤٪ للكوانزا الأنغولية، والهبوط الحاد الذي وصل ٤٦٪ للكواشا الزامبية.

يكاد الاقتصاديون الأفارقة يُجمِعون على ضرورة فكِّ الارتباط بين دول منطقة الفرنك الإفريقي واليورو نظراً للدور التثبيطي الذي لعبه الفرنك الإفريقي في نمو اقتصاديات دول المنطقة ويوصون بضرورة أن تكون لكل دولة عملتها المحلية حتي تنضج الظروف المحلية والذاتية لقيام اتحاد نقدي حقيقي يخدم مصالح دول المنطقة لأن الفرنك الإفريقي عمل طيلة هذه المدة على كبح معدلات التنمية لدول المنطقة وشكَّل رادعًا لكل محاولات الخروج عن الهيمنة الاقتصادية الفرنسية, كما أن المستفيد الأكبر من وجود الفرنك الإفريقي المضمون من قِبل الخزانة الفرنسية هي الشركات الفرنسية الكبرى على حساب الشركات المحلية الإفريقية نظراً لنظام الاحتكارات وغياب المنافسة وعدم تطبيق معايير السوق!

لا شكَّ بأن التضخم وتدني قيمة العملة المحلية سيكونان أهم تحديين سيواجهان دول منطقة الفرنك الإفريقي عند الإقدام على فكِّ الارتباط مع اليورو.

حجم استفادة فرنسا من شلِّ القدرات التنموية لدول منطقة الفرنك الإفريقي عبر الوصاية على العملة الموحَّدة لدول الإقليم سيجعلها حريصة على إحباط مساعي فكِّ الارتباط بشتى السبل بما فيها الوسائل الاستخباراتية القذرة!

تُوظَّف العملة عادةً لخدمة النمو والتنمية لذا تضع الدول سياسات نقدية مناسبة لتمويل المشاريع التنموية في الغالب على المدى القريب والمتوسط تُسمى سياسة الإقراض, لكن اللافت في منطقة الفرنك

الإفريقي أن الفائدة تصل ٢٣٪ بينما تتجاوز ١٠٠٪ في منطقة اليورو! مما يجعل من المستحيل على دول منطقة الفرنك الإفريقي اللحاق بالأسواق الناشئة في شرق وجنوب القارة طالما ظلَّ الفرنك الإفريقي مرتبطًا باليورو, مما يجعل من اللازم والضروري لدول منطقة الفرنك الإفريقي أن تفكر في نظام صرف أكثر مرونة لدعم اقتصاداتها وجعلها أكثر تنافسية عبر ربط الفرنك بسلة عملات.

اقتصادات معظم دول منطقة الفرنك الإفريقي تعتمد على الزراعة أساسًا, فدولة كوت ديفوار –صاحبة أقوى اقتصاد في منطقة الفرنك الإفريقي– تُعتبَر المصدِّر الأول عالميًّا للكاكاو حيث يشكِّل ٢٢٪ من صادراتها، ويشكِّل النفط الخام ٨٤٪ من صادرات الجابون، و ٦٤٪ من صادرات تشاد.

أصوات تتصاعد

يقول الخبير الاقتصادي التوغولي، نوبوكبو: "حقيقة أن الفرنك الإفريقي مربوط بعملة قوية يعوق من القدرة التنافسية لصادراتنا, إنها تشبه الضريبة على صادراتنا".

يقول مامادو كوليبالي، وزير مالية سابق في كوت ديفوار وزعيم المعارضة: "إننا لسنا عضواً في منطقة اليورو، ولكن حقيقة أنَّ لدينا هذا الربط الصارم وسعر الصرف الثابت يضعنا في نفس وضع اليونان، ولكن ما هو أسوأ... صناعتنا ليست تنافسية، لدينا عمالة ذات مهارات منخفضة، اقتصادنا غير منوَّع. كيف يمكننا الاستمرار في استخدام الفرنك؟".

منذ ستينات القرن المنصرم والأصوات تتصاعد ضد استخدام الفرنك الإفريقي CFA. كان معظمها من قبل أحزاب اليسار المعارضة, إلا أنه خلال السنوات القليلة الماضية تصاعدت وتيرة المطالبة بفكِّ الارتباط مع اليورو والتوقف عن استخدام الفرنك الإفريقي CFA من جهات عديدة رفيعة المستوى في المنطقة بلغت الذروة في الهجوم العنيف الذي شنَّه الرئيس التشادي، إدريس ديبي، في ١١ أغسطس/آب ٢٠١٥، في خطابه أثناء الاحتفال بالذكرى ٥٥ لاستقلال التشاد عن فرنسا؛ حيث قال: "يوجد اليوم الفرنك CFA المضمون من قِبل الخزانة الفرنسية، لكن هذه الأموال هي أموال إفريقية... ينبغي علينا الآن طالما أن هذه أموالنا أن نفكِّر في استخدام عُملة تسمح لجميع الدول التي تستخدم الفرنك الإفريقي بالنمو"، وأضاف ديبي في معرض حديثه عن اتفاق التعاون النقدي الذي ربط بلدان منطقة الفرنك بفرنسا: "هناك شروط عفا عليها الزمن. هذه الشروط ينبغي إعادة النظر فيها لمصلحة إفريقيا وأيضًا لمصلحة فرنسا. هذه البنود تجر الاقتصاد الإفريقي إلى الأسفل...".

وقد التأم في العاصمة الفرنسية، في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥، اجتماع دوري ضمَّ وزراء مالية منطقة الفرنك الإفريقي مع وزير المالية الفرنسي ومحافظي البنوك المركزية لمجموعتي منطقة الفرنك الإفريقي وفرنسا. اتسم هذا اللقاء بتهديد مبطَّن من قِبل دول مجموعة الفرنك الإفريقي بفكِّ الارتباط مع اليورو في حال ظلت فرنسا تصر على حجم ودائع النقد الأجنبي المرتفع الذي يشكِّل استنزافًا لمدخرات وودائع دول المنطقة.

الرهان المستقبلي

على الرغم من أن إفريقيا اليوم تشهد تنافسًا محمومًا بين العديد من دول العالم في مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا والصين وروسيا إضافة إلى إيران وتركيا وماليزيا وإسرائيل والهند وكوريا وتايوان والبرازيل، إلا أن التنافس في منطقة الفرنك الإفريقي –التي تُعد منطقة نفوذ تقليدية لفرنسا– يكاد ينحصر بين ثلاث دول، هي: فرنسا والصين وإيران.

تقول المؤشرات الاقتصادية: إن أسرع ١٠ اقتصادات نموًّا في العالم حتى ٢٠٢٠ يقع ٧ منها في إفريقيا، هي: إثيوبيا بمتوسط نمو سنوي يعادل ٨.١٪، وموزمبيق ٧.٧٪، وتنزانيا ٧.٢٪، والكونغو ٧٪، وغانا ٧٪، وزامبيا ٦.٩٪، ونيجيريا ٦.٨٪.

هذه الدول السبع ذات الأسواق سريعة النمو تقع كلها خارج منطقة الفرنك الإفريقي؛ مما يستدعي من قادة دول الإقليم والنخب المالية والسياسية وضع استراتيجيات جديدة للنهوض بدول المنطقة التي يُعد معظمها من الأفقر عالميًّا. ويرى العديد من خبراء الاقتصاد أن الإصلاحات الهيكلية وسياسات التقشف الصارمة التي يوصي بها البنك الدولي ليست كافية لانتشال دول منطقة الفرنك الإفريقي من براثن التخلف والمرض والجهل بل يوصي هؤلاء بحلول عاجلة تتلخص في:

١. فك الارتباط باليورو والتخلص نهائيًّا من الوصاية الفرنسية.

٢. ربط الفرنك الإفريقي بسلة عملات كالدولار واليِّن واتباع آلية السوق في تحديد قيمة الصرف لتحقيق أقصى درجات المرونة مما سينعكس إيجابًا على المبادلات التجارية الخارجية لصالح دول المنطقة.

٣. العمل على تكامل اقتصادات دول المنطقة لتحقيق النجاعة والفعالية ورفع القدرة التنافسية والتفاوضية لدول الإقليم.

٤ . إلغاء التعريفة الجمركية بين دول الإقليم لرفع وتسهيل المبادلات التجارية البينية .

٥ . خفض قيمة الفائدة لتسهيل تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة .

٦ . التركيز على اقتصاد المعرفة عبر إنشاء أقطاب اقتصادية متخصصة في المدن الكبرى بالإقليم .

٧ . زيادة نسبة الإنفاق على البحث العلمي بحث لا تقل عن ٥٪ من الموازنة العامة .

نظرية الكأس الفارغة وتسطيح العقول

عبد الرزاق قبا خليل

أحببت أن ألقي الضوء على جانب هام وخطير للغاية، وما دفعني لكتابة هذا المقال: هو الكم الهائل من البرامج التافهة والهادفة، ولا أقول اللاهادفة فلا يوجد برنامج تصرف فيه الملايين بل المليارات ولا يكون هادفا، لكن السؤال المطروح هو إلى ماذا يهدف ولماذا؟

إنه في ظل التطور الهائل لعصر المعلوماتية وانتشار الفضائيات كالطحالب، وما تقدمه من برامج، أقل ما يقال فيها، أنها قمة في التفاهة والتسطيح، (كالبرامج الترفيهية وبرامج صناعة النجوم، من الفنانيين، وبرامج المسابقات السخيفة، ألالعاب الألكترونية، برامج التيك توك... الخ)، وهنا تبرز نظرية الكأس الفارغة، فلو فرضنا جدلا أننا نمتلك كأسا، ونريد أن نملأه بشيء ما، فنحن لا نستطيع ذلك إلا إذا كان الكأس فارغا، وهو ما دأبت عليه قوى الظلام، من إفراغ العقل العربي، من محتواه الفكري، الجاد والرصين، والمحاكمة العقلية، وتقييم الأمور، وهنا يبرز دور القنوات الفضائية، التي دأبت على حشو الفكر العربي، بترهات لا قيمة لها.

وقبل ذلك بمدة كانت قد عملت على إفراغه تماما، ليصبح بإمكانها ملؤه بشتى صنوف التفاهة والفكر الاستهلاكي، الذي يشبه لحد كبير الوجبات الجاهزة، التي تم تصديرها إلينا وكمثال على ذلك ما تبثه القنوات الممولة للأسف بأموال العرب أنفسهم، من برامج ومسلسلات مدبلجة دخيلة على فكرنا وعادتنا وتقاليدنا، لا تضيف لنا أية قيمة فكرية، أو معرفية، وجل ما تفعله هو قتل الوقت واغتيال الفكر.

وأسوق إليكم هذه القصة للعبرة: دخل رجل على هارون الرشيد، وقال: إني استطيع أن أعمل عملا يعجز عنه جميع الناس. قال الرشيد: هات ما عندك فأخرج الرجل علبة فيها كثير من الإبر، فغرس إحداها في الأرض، ثم أخذ يرميها، إبرة إبرة، فتشتبك كل إبرة في ثقب الإبرة السابقة، ووقف مزهوا بما عمل، وانتظر من الخليفة جائزة عظيمة، فأمر الرشيد بضربه مائة جلدة ومنحه مائة دينار. فدهش الحاضرون لتصرف الخليفة، لكنه قال لهم: أعطيته مائة دينار مكافأة له على حذقه ومهارته، وضربته مائة جلدة لأنه يصرف ذكاءه فيما لا يفيد!. من هنا يتبين لنا أن ثقافة تسطيح الفكر وتهميشه ليست وليدة هذا العصر، بل هي موجودة في كل عصر، وقد راجت هذه الثقافة قديما، وانتشرت في مجتمعات التصفيق

والتطبيل، حيث قام على نشرها والتأكيد عليها زعماء وحكام وجبابرة البشر، وأرادوا من نشر ثقافة التسطيح تلك، تغييب الوعي العام عن عظائم الأمور والقضايا المصيرية، فكانت جلّ معارف شعوب أولئك الجبابرة، عبارة عن معلومات ضحلة غاية في السطحية للكثير، ولفترات طويلة من الزمن، حتى لم يعد لدى الكثيرين تلك القدرة على معرفة الحق أو تمييزه عن الباطل، أو إدراك الصواب من الخطأ، بسبب تلك الثقافة الممجوجة.

والعالم العربي اليوم يعيش أزمة ثقافية وفكرية حقيقية، تتضح ملامحها أكثر ما يمكن بين أوساط الشباب والشابات، الذين يعانون من الضياع والتشتت، وذلك على الرغم من أن العالم يعيش عصر المعلوماتية، يتحول العالم فيه إلى قرية صغيرة يسهل فيها الحصول على المعلومات، والتي كان من المؤمل منها أن تخلق ثقافة موسوعية ومعرفية، لكن الحقيقة المرة والظاهرة للعيان هي تفشي سطحية الثقافة، وضحالة التفكير لدى الغالبية العظمى من الشباب والشابات، وهذا بتوجيه أياد خفية تعمل ليل نهار على إفراغ العقل العربي من محتواه وحشوه بما يناسبهم ويخدم أهدافهم التخريبية، فحتى البرامج الحوارية والفكرية المعروضة على تلك القنوات تعمل على مبدأ الإقصاء والتهميش وكأننا في حلبة للمصارعة يسقط فيها الخصم بالضربة القاضية.

ولكن السؤال الأهم ما هو الهدف من هكذا سياسة وهكذا توجه إذا أردنا أن نجمل الأهداف بشكل مختصر؟ وسوف نجدها تتمحور حول النقاط التالية:

١– غياب للتفكير الجماعي الفاعل لا المنفعل للأحداث والقضايا العامة التي يمر بها العالم بصورة عامة والعرب والمسلمون بصورة خاصة بما ينعكس سلبا على القدرة على التحليل المنطقي للاحداث واستقراء التاريخ، واستشراف الحلول.

٢– يؤدي الفكر التسطيح في الغالب إلى استمرار المناهج التقليدية في الهيمنة على إدارة عجلة الثقافة والفكر والتحفظ تجاه التجديد والمجددين مما يعيق عملية الإبداع والإصلاح المجتمع وتطويره والنهوض به.

٣– يجعل الفكر التسطيح صاحبه كأسًا فارغة تتقبل أي شراب يسكب فيها بدون أدنى مقاومة أو تفكير وتقبل العادات الدخيلة والثقافات المستوردة، واللغات المعلبة، فتسطيح الفكر هو الغاية من وراء الدعوات المشبوهة للتخلي عن اللغة العربية وتهميشها بدلا عن العمل على تطويرها وجعلها تتواكب وتتواءم وتنافس في مجال الاستيعاب والاشتقاق والابتكار لمفردات الثورة التقنية والإلكترونية والمعلوماتية التي

نعيشها وإن تطوير قدرة اللغة العربية على الوفاء بمتطلبات العصر من أهم عوامل انتشارها وتألقها وضمان استمراريتها وخصوصا أنها لغة القرآن الكريم وهو الذي حماها من الاندثار والاضمحلال باعتبارها لغة حية متجددة.

٤- تسطيح الفكر هو المسؤول عن الانبهار بالآخر والاحساس بالتخلف والدونية أمام الغرب والتشرذم الحاصل بين العرب واجترار الماضي ونكء الخلافات، والتقوقع والانغلاق على الآخر.

٥- نشوء أجيال مستضعفة رغم كثرة عددها لكنها كغثاء السيل.

قال سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام: **(يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، فقال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعنا من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفنا في قلوبكم الوهن، فقال قائل: يا رسول، وما الوهن؟ قال: حب الدنيا وكراهية الموت)**[1].

وفي نهاية المطاف، الحديث يطول حول هذه القضية الشائكة والمرض المستشري، وأكاد أجزم أن الكثيرين سوف يمرون على المنشور مرور الكرام هذا إن قرؤوه كاملا وهذا سبب آخر لتسطيح الفكر، فأمة أقرأ باتت لا تقرأ وتهجر الكتاب وتجافيه ولاحل لنا إلا بإعمال العقل وملأ الكأس بما ينفع الناس والتحصن بالعلم والمعرفة والآيات القرآنية التي تحثنا على ذلك كثيرة منها:

- إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ (ق: ٣٧)
- كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (يونس: ٢٤).
- إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (الرعد: ٣)
- وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ (المائدة: ٥٨)
- إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ (الأنفال: ٢٢)

[1] رواه الإمام أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه

تحرير العمل المصرفي وما له وما عليه؟

المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب

ع / د. عبد القادر ورسمه للاستشارات ذ.م.م - البحرين/ دبي

كان قانون "جلاس – ستيغال" الصادر في عام ١٩٣٣ في أمريكا من أهم القوانين المنظمة للنشاطات المصرفية والأعمال التجارية. وما يميز هذا القانون، أنه كان يمنع البنوك الأمريكية من ممارسة نشاطات الاستثمارات المالية ونشاطات التأمين وكل ما هو غير نشاط مصرفي بحت. وعليه كانت البنوك التجارية لا تمارس أي نشاطات تتعلق بالاستثمارات المالية أو عمليات التأمين لأن هذه النشاطات تمارس بواسطة جهات أخرى منفصلة تماما عن البنوك ولديها تراخيص مهنية محددة من سلطات أسواق المال والتأمين. ومن هذا يتضح أن قانون "جلاس – ستيغال" كان يتضمن تقييد تام وتحديد لمسار النشاطات التي تمارسها البنوك.

أذكر عندما كنت أعمل المستشار القانوني لأحد البنوك المركزية في الخليج، قبل سنوات عديدة، شرع أحد البنوك الأجنبية ومن ضمن الترويج لجذب العملاء، في تقديم " وثيقة تأمين " يعطيها البنك لتغطية السفر أو العلاج. وكان هذا الترويج جزءا من " العرض المتكامل " الذي يقدم للزبون. ولكن في البنك المركزي لم نوافق على هذا وتم توجيه البنك المعني بتعديل عرضه وعدم ممارسة التأمين أو الترويج له كجزء من العملية المصرفية بأي طريقة من الطرق. وهذا الإجراء كان صحيحا في حينه لأن قوانين تحرير العمل المصرفي لم تصدر في ذلك الوقت. وكانت أحكام قانون " جلاس – ستيغال " هي الطاغية الناهية وتأمر البنوك بالابتعاد التام عن التأمين. وذلك اتباعا للمبدأ الدستوري المعروف ب "الفصل التام بين السلطات".

لكن مع مرور الزمن، ونتيجة لبعض الضغوط من البنوك الأمريكية الكبيرة النافذة والتي كانت ترغب في توسيع دائرة نشاطاتها ولإدرار المزيد من الأرباح وتوسيع نطاق الأعمال، تم تعديل قانون " جلاس – ستيغال " لتنفيذ ما يعرف بسياسة تحرير العمل المصرفي (دي رقيوليشن) . . ولتحقيق هذا التوجه تم اصدار قانون جديد اسمه " قانون قرام – ليتش – بليلي " لعام ١٩٩٩ . وبموجب هذا القانون، الذي وقعه كلينتون وسط زخم اعلامي كبير، تم إزاحة كل القيود عن البنوك حيث تم السماح للبنوك بممارسة عمليات الاستثمار وعمليات التأمين جنبًا إلى جنب مع العمليات المصرفية التقليدية. وهذا تحقيقًا لتحرير

العمل المصرفي " دي رقيوليشن " وكل النشاطات الاقتصادية الأخرى لتعمل جميعها في نطاق مسار واحد .

ومن وقت سريان القانون الجديد أصبحت البنوك الأمريكية، وفرحا بهذا الانجاز، تقوم بممارسة العمليات المصرفية التقليدية إضافة لممارسة عمليات الاستثمار المالي وتقديم بعض الخدمات التأمينية . وفي هذا المنحى تبعتها كل البنوك العالمية الأخرى والتقطت القفاز بسرور وحبور، وتم إزالة وهدم المعوقات، كل المعوقات، المقيدة للانطلاق والتحرير.. كما تم إزالة وهدم " سور برلين " . ومنذ ذلك الوقت تجد كل الخدمات المصرفية والاستثمارية والتجارية تحت سقف واحد عليه اسم البنك "الفلاني" ...، والآن في البحرين تجد من البنوك من يقدم لك كل العمليات المصرفية التقليدية كما تجد من يقدم لك عمليات الاستثمار المختلفة والوساطة المالية وذلك عبر موظفيهم وعقولهم الاستثمارية وكما تجد بجانبهم من يقدم لك عمليات التأمين وبرنامج "سكيورا" الذي ظل يقدمه بنك البحرين والكويت يعتبر من أشهر برامج " البنك أشورنس" في المنطقة، وتبعته بعد ذلك بنوك أخرى . وكل هذا يتم على قدم وساق بترخيص وعلى مرأى ومسمع من مصرف البحرين المركزي والسلطات الإشرافية الأخرى . وهكذا يجد العميل كل الخدمات تحت سقف واحد ويقدمها له موظفو البنك من أصحاب التخصصات المختلفة . وهكذا، أصبح العمل المصرفي يغطي كل النشاطات بدون قيود أو موانع بالرغم مما كان يعتري هذه النشاطات من تنافس شرس بل نظرات ريبة وعداوات مبطنة فيما بين هذه الشركات في بعض الأوقات .

ولكن مع زيادة الأزمات المصرفية العالمية وتورط من يعمل فيها في العديد من الممارسات غير السليمة والمخالفة للقانون أحيانا ولأخلاقيات المهنة والممارسات المصرفية السليمة، فهناك من ينادي بضرورة مراجعة سياسة "تحرير" العمل المصرفي والعدول عنها أو النظر بجدية في إمكانية وضع بعض الضوابط الكابحة للتحرير التام . وذلك لاعتقاد هذه الفئة بأن التحرير التام هو الذي أدى إلى حدوث التجاوزات وحدوث المخالفات الجسيمة بل وإلى تلوث المهنة المصرفية لأنها أصبحت مفتوحة لكل شيء، وأصبحت بعض البنوك أكبر من اللازم وتشعر بأن في مقدورها عمل كل شيء في أي شيء .

وما حدث من هزات قاتلة للبنوك الأمريكية الكبيرة والأوربية قبل سنوات ما زالت آثارها موجودة في كل أطراف العالم بل دخلت في كل بيت وهزت أركانه . ونذكر كأمثلة، ما حدث من هفوات وفضائح في بنك باركليز وهو "من شيوخ البنوك الانجليزية" من تلاعب بمؤشر الفائدة "الليبور" بين البنوك وما كان له

من الآثار السالبة على كل البنوك والعملاء في العالم، وكذلك ما تبعه في نفس الفترة من فضائح "أتش أس بي سي" و "باري با بنك" وهما من البنوك الكبيرة وما قاموا به من تسهيلات لعمليات غسل الأموال عبر فروعهم المنتشرة في كل الاتجاهات في العالم، وهذا بالإضافة لتمويل الإرهاب عبر شحن ملايين الدولارات "نقدا" لزعماء العصابات ومجرمي الحروب لمساعدتهم في ممارسة إجرامهم. وغير هذا وذاك من التجاوزات غير السليمة والمنافية لأبسط الأسس والقواعد والممارسات المصرفية... والتي تحدث الآن على مدار الساعة في أوربا وآسيا وفي غيرهم. مع ملاحظة، أن معظم هذه التجاوزات قد تمت أو تتم من داخل البنوك الاستثمارية "الكبيرة" التي تلعق وتنغمس في هذه الاستثمارات وبريقها وتبعد تماما عن العمليات المصرفية التقليدية ذات العوائد التقليدية "البسيطة" و"الصغيرة" في نظرهم "الكبير".

وهنا يطرأ سؤال هل نحتاج إلى " قانون جلاس – ستيغال "؟ أو ما يشابهه من جديد حتى نمنع البنوك والمهنة المصرفية من الانهيار والانحطاط الذي تمارسه الآن بعض البنوك المسماة بالكبيرة ويمارسه بعض من يعمل بها من ضعاف النفوس وعديمي الضمير التي تبحث عن الثراء الذاتي؟ وهل تعود البنوك الحالية لممارسة العمليات المصرفية التقليدية العادية والتفرغ لممارستها هي فقط مع ترك نشاطات الاستثمارات والوساطة المالية والتأمين لسواها كما كان عليه الوضع سابقا، خاصة وأن هذه الممارسات متشعبة مما قد يسهل اختراقها عن عمد وسوء نية لتحقيق مآرب شخصية وتنفيذ مخططات إجرامية تستغل فيها البنوك والمهنة المصرفية الشريفة، من دون وعي أو علم؟.

من دون أنى شك، هناك فوائد عديدة ولا تحصى لسياسة " تحرير " العمل المصرفي حيث نلاحظ انشاء بنوك كبيرة وبرؤوس أموال كبيرة جدا لخدمة العملاء والدول والشركات العملاقة عابرة القارات، ولتوفير الخدمات المصرفية الشاملة في مكان واحد وتحت إدارة واحدة في سقف واحد. ولكن، من دون أدنى شك أيضا، فإن هذا الانفتاح أدى إلى التشعب المتعدد الأبعاد وإلى التنوع المتنامي بدون حدود مما أدى اختلاط الحابل بالنابل في العديد من الممارسات التي تحتاج إلى ضوابط تنظيمية صارمة وفق ممارسة مهنية عالية وأسس تشريعية قوية تمكن المهنة المصرفية من تجاوز السلبيات ونبذ كل ما يشوه أو "يشوش" العمل المصرفي السليم. وأذكر جيدا، أن الرئيس الأمريكي السابق ترامب، صرح وقال عدة مرات بأنه يرغب في اعادة قانون "جلاس – ستيغال" ووضعه موضع التنفيذ لضبط العمل المصرفي والمصارف الكبيرة التي أصبحت "كبيرة" لدرجة خارج السيطرة. ولكن، هل هذا ممكن وما هي عواقبه على الجميع؟

وليبقى " التحرير " للصناعة المصرفية ولنفسح له المجال الكافي. ولكن، يجب أن يتم هذا في ظل ضمانات قانونية ومصرفية كافية مع توفر النية المهنية الصادقة المقرونة بالعمل الجاد في الامتثال والالتزام بهذه المعايير الضرورية. ومع هذا، ضرورة وجود الردع القوي والفوري لكل من يتجاوز هذه الضمانات والممارسات. وليعمل الجميع بمهنية من أجل مهنة مصرفية متحررة سليمة ونظيفة لتعود لها سيرتها الأولي.

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

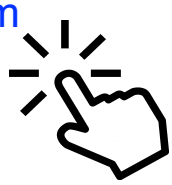

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

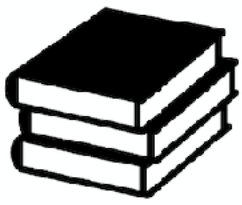

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

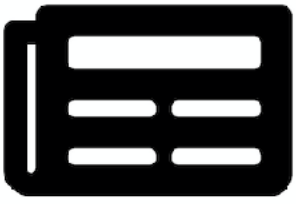

الأخبار الزكوية

GIEM